



تاريخ حياة نهر في القرن العشرين:

# نهر اليرموك

من جسدٍ حدودي إلى قرارٍ سياسي



فادي مسامرة

كانون الأول 2021

# تاريخ حياة نهر في القرن العشرين: نهر اليرموك من جسدٍ حدودي إلى قرارٍ سياسي

الباحث: فادي مسامرة

كانون الأول، 2021

أشرفت على البحث: منى الدجاني

الرسومات والتصميم: رواند عيسى

للإشارة إلى الدراسة:

مسامرة، فادي. (2021). تاريخ حياة نهر في القرن العشرين: نهر اليرموك من جسد حدودي إلى نظام سياسي. تقرير لمشروع مستقبل اليرموك. مركز دبلوماسية المياه، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية. أربد، الأردن.

هذه الدراسة هي جزء من مشروع مستقبل اليرموك، ومساره المعرفي والتحليلي (تموز 2019 – كانون أول 2021)، وهو برنامج مدعوم بشكل مشترك من قبل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وجامعة إيست انجلبيا.

للمزيد من المعلومات حول مشروع مستقبل اليرموك يرجى زيارة الرابط التالي:  
<https://wdc-just.com/publications/yarmouk-blog/>

محتويات هذه الوثيقة تعبر عن رأي الكاتب، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الشركاء والممولين لمشروع مستقبل اليرموك.

## قائمة المحتويات

1	المقدمة
4	منهجية عمل الدراسة
5	الأساس النظري
7	الزيارة الميدانية الأولى: انطباعات عن منطقة الدراسة
12	1. خلفية تاريخية
14	1.1. حوض اليرموك في بداية القرن العشرين: النهر كنقطة وصل
18	2. 1916 – 1948 الحدود المتحركة
22	2.1. 1946 ليلة الجسور
23	3. 1948 - 1967 السد في مواجهة المشروع الأمريكي
27	4. 1967- نهاية الثمانينيات "نزع النهر من ضفته"
30	5. نهاية الثمانينيات – حتى يومنا هذا
30	5.1. تحويل النهر من جسم طبيعي إلى جسد محرم
33	5.2. نهر جديد، جيل جديد (إنك لا تعود إلى النهر نفسه مرتين)
35	5.2.1 الآلة وتسليح النهر
39	5.3. قناة المخيبة وسد العدسية التحويلي: عندما يدمر السلام أكثر مما دمرت الحرب
43	5.4. سد الوحدة "عملولنا من البحور مكاثي"
51	الخاتمة

## المقدمة

لطالما كان الحديث عن أكثر المسائل عمومية واشتراكاً بين الناس ذا طبيعة مزدوجة، فمن ناحية قد يبدو أمراً سهلاً تناول نظراً إلى أنّ الجميع سيكون مدركاً للمكانة التي يحتلها في حياتهم، وغالباً ما ستكون الأفكار حوله متشابهة أو متقاربة. وبالمقابل فإن تناول هذه الموضوعات عرضة لسوء الفهم وتعميم القيمة التي يحملها. ومن هنا تأتي صعوبة هذه الدراسة، كوننا قد أردنا البحث عن العلاقة بين الماء ومجموعات من السكان في منطقة معينة. وإذا كان من الصعب أن تجد شيئاً مثقفاً على أهمية وجوده ومكانته بالنسبة لجميع الناس، كما هو الحال بالنسبة للمياه، فإن قيمة الماء لا تتساوى بين المجتمعات، حتى وإن كانت متجاورة أو تتشارك في نفس المصادر المائية.

صوّر الماء في العديد من السرديات الكبرى على أنه أصل الحياة، وفي هذه المسألة تجد اتفاقاً بين الأساطير والفلسفة والعلم، فجميعها اتفقت على أنه في البدء كان الماء، ومنه ظهرت كل الموجودات. فأساطير بلاد ما بين النهرين تجعل من الماء العنصر الذي كان مُوجداً بالبداية، وتبتدئ منه أسطورة التكوين السومرية، والتي ستجري استعارة أجزاء منها في السردية التوراتية.<sup>1</sup> ومن الأساطير نستطيع الانتقال إلى الفلسفة، فالفيلسوف اليوناني طاليس، والذي يؤرخ به لبداية الفلسفة اليونانية، جعل "أصل الأشياء جميعاً هو الماء، وكل شيء يعود إلى الماء".<sup>2</sup> كما أن العلم يجعل من الماء الموطن لأولى الخلايا العضوية.

وقد كان مقراً في بداية البحث أن تكون هذه الدراسة عن علاقة سكان حوض اليرموك<sup>3</sup> مع المياه بمختلف أشكال تواجدتها سعيًا لاكتشاف العلاقة التي تربط السكان بالتغيرات التي حدثت خلال العقود الأخيرة مع المياه. لنجد من خلال البحث الميداني أن علاقة السكان بالمياه أكثر تعقيداً، وأن هناك العديد من القضايا التي تربط بين الناس والمياه، وأنه سوف يكون هناك اختصار محل بالدراسة إذا أردنا تناول كافة هذه الجوانب. لذا، ومع الصعوبة التي اكتنفت اختيار أحد المواضيع ليكون مركز دراستنا، إلا أن نهر اليرموك، وهو الجسم المائي السطحي الأشهر في حوض اليرموك، كان الموضوع الأبرز الذي يمكن من خلاله فهم التحولات التي جرت للعلاقة التفاعلية بين السكان والمياه.

من المهم أن نذكر أنه نادراً ما يشار إلى نهر اليرموك بهذا الاسم من قبل السكان المحليين، فهو يدعى بـ "الشريعة" أو "شريعة المناذرة أو المناظرة" تفريقاً له عن نهر الأردن الذي يسمى أيضاً بـ "الشريعة أو الشريعة الكبير". أما عن سبب تسمية نهر اليرموك بشريعة المناظرة فهو نسبة إلى قبيلة بني منظور أو عرب المناظرة، وهي إحدى القبائل التي سكنت لفترة طويلة حول نهر اليرموك.<sup>4</sup> أما بالنسبة لاسم "اليرموك" فهو مشتق من الاسم اليوناني للنهر حيث كانوا يدعونه "هيروماكس- Hieromax".

وتكشف لنا تسمية نهر اليرموك والأردن بالشريعة عن العلاقة التي تربط النهرين ببعضهما البعض. فنهر اليرموك لم يكن ينظر إليه على أنه نهر مستقل عن نهر الأردن، بل كان يعتبر أحد روافد نهر الأردن، أو أكبر وأهم هذه الروافد. وبالتالي فإن انفصال النهرين عن بعضهما لا يمكن فهمه إلا ضمن بالتغيرات التي أدت إلى تقسيم المنطقة وإعادة تشكيلها في بدايات القرن العشرين.

يقع كما توضح الخارطة (صورة رقم 1) الجزء الأكبر من نهر اليرموك في الأراضي السورية، والجزء المتبقي منه تحول ليكون جسداً حدودياً يفصل الأردن عن سوريا، كما يفصل الأردن عن الجولان السوري المحتل من قبل إسرائيل. وبمراجعة الأدبيات التي تتناول نهر اليرموك، نجد أن هناك تبايناً كبيراً في تحديد طول نهر اليرموك، فأقل هذه الدراسات ذكر أن طوله 40 كم، بينما ذكر أعلاها أن طول النهر 143 كم، وبسبب هذا الاختلاف قام فريق عمل مشروع "مستقبل اليرموك" في بحث سابق باحتساب طول النهر من خلال "بيانات الارتفاع الرقمي Digital Elevation Data" ليتبين أن طوله من أعلى نقطة في جبل العرب لأخفض نقطة عند التقائه بنهر الأردن يبلغ 153 كم. منها ما يقرب 61.5 كم كحدود.<sup>5</sup>

وإلى جانب كون نهر اليرموك هو الجسم المائي السطحي الأبرز في حوض اليرموك، فإن هناك سبب آخر دفعنا لأن نختار نهر اليرموك كموضوع لهذه الدراسة. وهو أن دراسة تاريخ نهر اليرموك في القرن العشرين تمثل تجسيداً مكثفاً للتغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في المنطقة. فمن ناحية تاريخية، كان النهر محطاً لمحاولة الإمبراطورية العثمانية لإنعاش جسدها المريض عبر إعادة توصيله وبث روح جديدة حديثة فيه. كما أن النهر كان مؤثلاً للعبث الاستعماري في المنطقة، وخلق الهويات الفرعية دون الاستناد على أي أساس تاريخي سوى المصلحة وبسط الهيمنة والسيطرة بما يتيح أنجع شكل من النهب الاستعماري. وبالطبع، فإن ذلك تطلب تطويع الطبيعة للمصالح الاستعمارية لتساعد في عملية السيطرة والنهب. كما أن النهر بعد ذلك سيكون موقفاً للعمليات العسكرية التي استهدفت قطع الأواصر بين ضفافه. ومن ثم سيسرد لنا تاريخ النهر مصائر المشاريع المائية التي سعت لاستغلال مياهه، وصولاً إلى عمليات السلعة التي جرت للنهر ولياها، وما نتج عنه من علاقات جديدة ربطت سكان المنطقة بالنهر.

لذا، فإن النهر وعبر تكتيفه لتاريخ المنطقة يكشف لنا عن علاقات الاغتراب التي طالت كل شيء في هذه المنطقة، فالسكان اغتربوا عن محيطهم، كما أن أناس هذه المنطقة اغتربوا عن بعضهم البعض. ولا يقل عن ذلك اغتربهم عن الطبيعة. فنهر اليرموك هو أيضاً تجسيد لـ "اغتراب" مكثف.

سنبدأ هذا البحث بتوضيح المنهجية التي اعتمدنا عليها في إجراء هذه الدراسة الاثنوجرافية، بما يشمل ذلك من توضيح لطبيعة العينة التي اعتمدنا عليها في المقابلات الميدانية، بالإضافة إلى أننا سنوضح بشكل مختصر الأدبيات التي اعتمدنا عليها في نظرتنا للمياه. ويتبع ذلك نبذة عن الزيارة الأولى التي قمنا بها إلى منطقة الدراسة، وما أحدثته هذه الزيارة من تغيير على الخطة الموضوعية مسبقاً لتنفيذها.

قُسمت الدراسة إلى خمسة أجزاء، حيث بدأنا في هذا البحث بمحاولة للإجابة على السؤال: متى بدأ التغير في حوض اليرموك؟ وما هي الشروط التي ستحدد بشكل مسبق مسار وشكل هذا التغير؟ وللإجابة عن ذلك قمنا بوضع مقدمة تاريخية قصيرة تشرح الظروف المؤسسية لتطور الحوض. بعد ذلك قمنا بتقسيم البحث لفترات تاريخية بناء على أبرز الأحداث التي حددت وأعدت تشكيل العلاقة بين سكان المنطقة ونهر اليرموك، حيث قسمنا هذا التاريخ الممتد لثمة عام على أربعة أقسام -إلى جانب القسم الأول والذي هو المقدمة التاريخية-، في هذه الأقسام الأربعة، يكشف نهر اليرموك عن قيمة متغيرة تبعاً للشروط السياسية-الاجتماعية التي كانت قائمة، فما هي الظروف التي أدت إلى تحديد شكل النهر؟ وما هي الأسس المادية-الاقتصادية الجديدة التي خلقتها؟ فيأتي لدينا الجزء الثاني الذي نتحدث فيه عن المفاوضات الاستعمارية التي حولت نهر اليرموك من نقطة التقاء ووصل في المنطقة، لإنتاجه كحدود بين الكيانات السياسية التي خلقتها الاستعمار خدمة لأهدافه. ومن ثم نتناول في الجزء الثالث التحول الذي حصل للنهر ليصبح محطاً للرد على المشاريع الإسرائيلية التي أقيمت على نهر الأردن، وسياسية الرد "النهر بالنهر".

<sup>4</sup> أليكس مالون، رحلة إلى نهر اليرموك، مجلة الشرق، مجلة 8، عدد 12، ص 242.

<sup>5</sup> UEA (2019). Hydropolitical Baseline of the Yarmouk Tributary of the Jordan River. Norwich: Water Security Research Centre, University of East Anglia.13.

سوف يشار إلى هذا المرجع لاحقاً بـ:

UEA (2019). Hydropolitical Baseline of the Yarmouk Tributary of the Jordan River

ويجب التنويه أن هذا المرجع هو أحد الدراسات التي أنتجت من قبل فريق مشروع "مستقبل اليرموك". ونصح بالعودة إليه والاطلاع عليها، إذ أن دراستنا هذه هي جزء من المشروع، وتعتمد عليه في جزء كبير من البيانات والإحصاءات والعلومات حول "حوض اليرموك"، والتي اكتفينا هنا بالإشارة إلى هذه المعلومات وعدم ذكر تفاصيلها.

<sup>1</sup> السواح، فراس (1996) مغامرة العقل الأولى. "دراسة في الأسطورة-سوريا وبلاد الرافدين". دار الكلمة. ط.1. ص 345.

<sup>2</sup> ستيس، والتر (1984) تاريخ الفلسفة اليونانية، ت: مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة. ط.1. ص 30

<sup>3</sup> تقع الأراضي التي يتضمنها حوض اليرموك ضمن ثلاث كيانات سياسية، وهي الأردن وسوريا وفي الجولان المحتل الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية. حيث إن ما يقارب ال 69% من أراضي الحوض تقع في سوريا بينما تضم الأردن ما يقارب ال 29% منه، وأقل من 2% تحت السيطرة الإسرائيلية. UEA (2019). Hydropolitical Baseline of the Yarmouk Tributary of the Jordan River



## الأساس النظري

من الممكن أن نلاحظ أن العالم قد شهد مؤخراً اهتماماً متزايداً بالمسائل التي تتعلق بالمياه والمجتمعات، سواء كان ذلك اهتماماً أكاديمياً عبر الدراسات والأبحاث التي تتناول جوانب مختلفة من هذه العلاقة، أم كان ذلك من قبل المنظمات غير الحكومية، أو كان على المستوى السياسي الدولي والمحلي. فإلى جانب العناصر الأساسية المتأثرة بالتغيرات المناخية التي تمر بها الأرض بشكل مكثف منذ خمسينيات القرن الماضي، مع تصاعد حدة التغيرات التي أحدثتها الرأسمالية كنمط إنتاج في شروط الحياة الإنسانية على كوكب الأرض، والتي حُددت من قبل مجموعة من الباحثين والأكاديميين كعصر جيولوجي جديد تم تسميته بـ "الانثروبوسين" (Anthropocene).<sup>6</sup>

ومن هذا المنطلق أصبح بحكم الثابت أن سياسات إدارة المياه لا يمكن بحثها انطلاقاً من المعرفة والدراسات الهيدرولوجية فقط. فهذا البحث الذي ظهر بثلاثينيات القرن الماضي والذي يقوم على تحليل وفهم دورة المياه الطبيعية على وفي داخل الأرض، وبشكل مستقل عن التدخلات الإنسانية<sup>7</sup>، يبقى عاجزاً عن فهم المياه وعلاقتها بالمجتمعات البشرية. لذا، فإن دراسة المياه، من منظور هيدرولوجي فقط، يقوم بتقزيم المياه إلى كونها عنصراً من عناصر الطبيعة "H2O"، وينزعها من سياقها الاجتماعي المرتبط بالإنسان وحياته. وبالتالي، يعيدنا إلى التفكير القائم على الثنائيات (طبيعة-إنسان)، وهو نمط من التفكير الميكانيكي الذي يبدي عجزاً كبيراً في تفسير الظواهر والإحاطة بتبعاتها ونتائجها. ومن منطلق العجز الذي يواجهه الدراسات الهيدرولوجية لفهم مكانة المياه. تم في العقود الأخيرة تبني منظوراً أوسع وأدق للمياه، والتي تنظر إليها كجزء من هذه الطبيعة التي يدخل الإنسان بعلاقة جدلية معها. وهو الذي يحيلنا إلى الأدبيات التي تقوم بالنظر إلى المياه وتحليله عبر مفهوم الدورة الهيدرو-اجتماعية "Hydro-social cycle" والتي تعرف بأنها "عملية طبيعية-اجتماعية والتي بواسطتها تقوم المياه والمجتمعات البشرية بإنتاج وإعادة إنتاج بعضها البعض عبر الزمان والمكان".<sup>8</sup>

إن هذا الفهم للعلاقة بين الإنسان والمياه قائم على إدراك أن المياه تنطوي بشكل داخلي على مجموع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، والتي من خلالها يتم إنتاج المياه بشكله القائم، ففي موضوع دراستنا لا يمكن فهم التغيرات التي حصلت على نهر اليرموك من دون فهم المشاريع والتغيرات السياسية-الإستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكيف أن هذه التغيرات خلقت شروطاً مسبقة، سوف تقوم بتحديد شكل وجود النهر في حياة المجتمعات المحلية، وطبيعة العلاقات التي فرضت عليهم بفعل هذه التغيرات. لذا لا يظهر الماء بوصفه موضوعاً سياسياً، بل يظهر بأنه يكشف التغيرات التي حصلت للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأنه جزء منها، ويرتبط بها بشكل عضوي بعلاقات تغيير وتغير.

بالتالي فإن فهمنا للمياه يقوم على أن أي تغيير بدورة المياه الطبيعية-الاجتماعية "يتضمن عمليات (مرتبطة داخلياً) والتي تعني أن أي تغيير في الحضور المادي للماء، أو في الترتيبات المؤسسية، أو في توجيه الماء لاستخدامات معينة يحتوي على إمكانية للتغيير في التركيبة الطبيعية-الاجتماعية نحو تركيبات مختلفة من العلاقات"<sup>9</sup> وعليه فإن المنشآت المائية الكبيرة التي قامت دول الحوض بتشييدها أثرت بشكل مباشر على طبيعة حياة المجتمعات التي تقطن الحوض، كما أن هذا ينطبق على الاتفاقيات السياسية التي عقدت بين هذه الدول.

أخيراً، فإن من أهم عناصر التغيرات التي أحدثها الإنسان في علاقته بالماء كجزء من الطبيعة هو الاستدخال الضخم للآلات لتتوسط العلاقة التي كانت مباشرة بين الإنسان والطبيعة، فالآلات التي وجدت لكي تضاعف قدرة الإنسان على التحكم بالطبيعة خلقت ما الصدع الأيضي<sup>10</sup> (Metabolic Rift)، وهو مفهوم الذي يمكن استنباطه من كتابات ماركس، ويدل على نمط من العلاقة بين الإنسان والطبيعة تقوم على خلق فجوة بالشكل الذي يعيد إنتاج كل منهما، فعندما توسطت الآلة العلاقة بين الإنسان والطبيعة أحدثت تأثيرات كبيرة على كليهما، والتي خلقت علاقة بيئية-اجتماعية جديدة مع الطبيعة تقوم على هيمنة الإنسان وإخضاعه للطبيعة، كما تقوم على استغلال الطبيعة من دون أي مراعاة لتأثير هذا الاستغلال، والذي خلق طبيعة-اجتماعية هجينة (Hybrid socio-nature).<sup>11</sup>

لذا، ولكي نحيط بتاريخ حياة نهر اليرموك في فترة محددة من الزمن، علينا أن ننظر ونحلل الظروف المادية التي أنتجت النهر، وحددت قيمته، وبالتالي العلاقة التي تربطه بسكان المنطقة. ولا يقوم هذا التحليل بالتعامل مع الشروط التي أنتجت النهر بأنها في حالة سكونية، بل عاكس يقوم هذا الفهم على أن هذه الشروط التي أنتجت النهر وتعيد إنتاجه هي في حالة حركة دائمة، وأن هذه الشروط محكومة بعلاقة تفاعل وترابط داخلي.

<sup>10</sup> Foster, JB. (2000) Marx's Ecology: Materialism and Nature, New York: Monthly Review Press.

<sup>11</sup> Swyngedouw, E. (2006) Circulations and metabolisms: (Hybrid) Natures and (Cyborg) cities, Science as Culture, 15:2, 105-121

<sup>6</sup> Angus, I. (2016) Facing the Anthropocene. New York: Monthly Review Press. P. 48.

<sup>7</sup> Linton, J. and Budds, J. (2014) The Hydrosocial Cycle: Defining and mobilizing a relational-dialectical approach to water. Geoforum 57 (2014) 170-180

<sup>8</sup> Linton and Budds (2014) The Hydrosocial Cycle. P. 170.

<sup>9</sup> Linton and Budds (2013) The Hydrosocial Cycle. p. 174.

## الزيارة الميدانية الأولى: انطباعات عن منطقة الدراسة

قمنا في شهر كانون الأول - 2021 بزيارة أولى لمنطقة حوض اليرموك في الجزء الأردني منه.<sup>12</sup> تشكل منطقة حوض اليرموك مساحة جغرافية جميلة جداً، فالجزء الغربي منها من أكثر مناطق الأردن خضرةً، كما أن الوجود في وادي الأردن، وهو الوادي الذي تشكل بفعل صدع جيولوجي حدث قبل عدة ملايين من السنين، يجعل منظر الجبال المحيطة مهيباً. إلا أن جمال المنطقة لا يستطيع أن يمنع شعوراً بالغربة يسيطر على من يزور هذه المنطقة للمرة أو المرات الأولى. فالمرور بالطريق المحاذي لنهر اليرموك، غير ممكن من دون الإحساس برائحة النهر، والرطوبة المنبعثة منه، ولكن هذا الإحساس يتوافق مع عدم إمكانية رؤية النهر. خاصة أن هناك العديد من اللوحات العسكرية الإرشادية التي تبين أنه من المنوع والخطير محاولة الاقتراب من النهر، مما يكرس شعوراً بأن الزائر لهذه المنطقة يخضع في كل لحظة لمراقبة حثيثة، أكان ذلك بأعين الجنود البشرية، أم بأعينهم الآلية عبر الكاميرات وأجهزة استشعار الحركة. فيصبح جمال المنطقة وكأنه جمال عذائي. حيث تبدو فكرة تواصل زوار المنطقة مع الطبيعة، سخيفة ولا معقولة "absurd"، لأن كل شيء يوحي بأن هذه الطبيعة موجودة لا للتواصل معها، بل لتمنع التواصل معها.

يدفع الوضع القائم على نهر اليرموك على التفكير بالدلالات التي تحملها لفظة "نهر". وعندها نكتشف وكأن اللغة متواطئة مع الواقع. فكلمة نهر بالعربية تعني مجرى الماء إذا جاءت كاسم، إلا أنها إذا جاءت كفعل فإن أحد معانيها يكون الزجر<sup>13</sup> (rebuke). وهنا يكشف نهر اليرموك عن أحد خصائصه، فهو وإن لم يزل يدعى نهرًا إلا أنه إلى جانب مهمته كمجرى مائي، أسقط عليه وأضيف له مهمة أخرى، وهي أن يمارس الزجر والردع. فببعض أن "نهر" اليرموك هو نهر اسماً وفعلاً. فكل اللوحات الإرشادية وأجهزة المراقبة، توضح لك بأن هذا الجسم المائي يشكل حاجزاً صلباً يفصل ضفتيه عن بعضهما. ولا شك أن هذا يدفع إلى التساؤل، هل شكل نهر اليرموك دائماً نوعاً من الفاصل الطبيعي، مانعاً البشر المتواجدين على ضفتيه من التواصل؟

هذا الطريق الذي سلكتناه، لا يمكن المرور به إلا تحت وطأة المفارقات التي تبدو واضحة جلية طوال الوقت، فأينما وقع نظرك تباغتت الأسئلة، حول الطبيعي واللا-طبيعي، حول ما يدخل ضمن السياسي، والذي يقع خارجه. فكيف قسمت هذه المنطقة بهذه الطريقة الاعتبارية، حتى يبدو النهر وكأنه منزوع من ضفافه، فكيف لنهر ألا يملك ضفتيه بالتساوي، فضفتا النهر تعبران عن عالين منفصلين بكل ما تحمل الكلمة من معنى، لا بل أن هناك نوع من العداوة بينهما. وتصبح فكرة الوصول إلى الطرف الآخر من النهر والذي لا يبعد سوى عدة أمتار عبارة عن فكرة حمقاء لا يقدم عليها إلا من يريد الانتحار.

إن من يقطن بالأردن يعلم جيداً أنه لا يمكن الوصول إلى غور الأردن إلا بالمرور بعدة نقاط عسكرية، حيث تقوم هذه النقاط بتفتيش السيارات والتأكد من الأوراق التعريفية للأشخاص المتواجدين فيها، وتساءل عن هدف الزيارة للمنطقة. ولكن عند الدخول إلى قرية المخيبة الفوقا أو الحمة الأردنية كما تدعى محلياً تفرقاً لها عن توأمتها، قرية الحمة السورية، تبدأ الأمور بالاختلاط، فمن ناحية يمكن رؤية نهر اليرموك بوضوح، إلا أن كل شيء آخر ممنوع، فلا يمكن الوقوف على جنب الطرقات، ولا يمكن تصوير النهر إلا بصعوبة بالغة تحتاج إلى تكتيكات من التمويه والتصوير من دون لفت الانتباه. كما أن هناك عدة أبراج مراقبة عسكرية.

<sup>12</sup> تقع الأراضي التي يتضمنها حوض اليرموك ضمن ثلاث كيانات سياسية، وهي الأردن وسوريا وفي الجولان المحتل الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية. حيث إن ما يقارب الـ 69% من أراضي الحوض تقع في سوريا بينما تضم الأردن ما يقارب الـ 29% منه، وأقل من 2% تحت السيطرة الإسرائيلية. UEA (2019). *Hydropolitical Baseline of the Yarmouk Tributary of the Jordan River*. مجمع اللغة العربية (2011)، للعجم الوسيط، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

بعد الوصول إلى قرية الحمة الأردنية والالتقاء بمجموعة من سكانها، أخبرنا من تم مقابلتهم كم تغيرت هذه المنطقة وهذه القرية بشكل خاص، فألى جانب التغيرات التي سنطرق إليها لاحقاً في سياق الدراسة، فإن هذه القرية ومحيطها عصفت بها التغيرات، فالشهادات التي أخبرنا بها سكان المنطقة تتقاطع مع الأوصاف التي ذكرها الرحالة والمستشرقين الذين زاروا هذه المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. فقرية الحمة بشقيها السوري والأردني<sup>14</sup>، والمنطقة المحيطة بهما كانت ذات كثافة شجرية استثنائية، وكانت مليئة بأشجار النخيل بشكل أساسي، إلى جانب أنواع أخرى من الأشجار والخضروات. فهذه القرية قائمة على ضفة نهر اليرموك مباشرة، كما أنها تحتوي على عيون ماء كبريتية حارة، والتي كانت تستخدم بريّ للزروعات، كما أنها كانت هدفاً لمشاريع استثمارية في نهاية القرن التاسع عشر، وذلك تبعاً للاعتقاد السائد بقدرتها العلاجية<sup>15</sup>، إلا أن هذه لم تكتمل.

الشكل الذي كانت عليه هذه المنطقة لا يدع مجالاً للشك، بأنها هي المنطقة التي قصدها أبو جهل عندما استهزأ بفكرة الجنة كما وصفها نبي الإسلام محمد. حيث تنص القصة التي تناقلتها بعض كتب التاريخ، أن أبا جهل سمع يوماً أن النبي محمد يبشر بحياة بعد الموت، وفي تلك الحياة سوف يواجه الناس مصيران، فإذا كنت من غير اتباع النبي سوف تلقى عقاباً عسيراً، بينما من يؤمن بما يدعو إليه ويقوم باتباعه فإن جزاءه بعد الموت الجنة. وفي معرض استهزاء أبي جهل بهذه الأفكار، قال إن محمد يزعم أن من يتبعه سوف يبعث بعد الموت، وسوف يكون له "جنان كجنان الأردن"<sup>16</sup>. فعلى ما يبدو أن أهل مكة، وعبر إدراكهم لمعنى "الجنة" والتي تعني البستان أو الحديقة ذات النخل والشجر، رأوا أن هذا المكان الذي يقع بعد الموت وخارج الإدراك الحسي، إنما هو مستوحى من المنطقة الواقعة على ضفاف نهر الأردن.

في هذه الزيارة الأولى وبعد مغادرتنا لقرية المخيبة الفوقا -الحمة الأردنية- كانت المحطة التالية هي قرية تقع على إحدى الهضاب المطلّة على نهر اليرموك وتسمى بقرية سحم الكفارات، وهي القرية التي لها توأم أيضاً تسمى بسحم الجولان، ويجب أن ننوه هنا أن هناك العديد من القرى التي تحمل أسماء متشابهة في حوض اليرموك والذي يقع اليوم في ثلاثة كيانات سياسية مختلفة- ومع أن هنالك طريقاً قصيراً تربط قرية الحمة بقرية سحم، بحيث أن هذه الطريق لا تتجاوز العدة كيلومترات ولا تتطلب أكثر من 25 دقيقة بالسيارة، إلا أن عبورها غير ممكن إلا بتصريح عسكري خاص. ولذلك سلكتنا طريقاً آخر تمر بجانب قرية أم قيس والتي كانت تدعى تاريخياً بجدارا<sup>17</sup>، وهي منطقة مرتفعة تطل على بحيرة طبريا، بمنظرها الخلاب. ولنا عودة للحديث عن بحيرة طبريا، فكما سيتضح لاحقاً في متن هذه الدراسة، فإن طبريا كانت تشكل مركز تجمع للقرى التي حولها ومن ضمنها قرى الحمة وأم قيس وسحم.

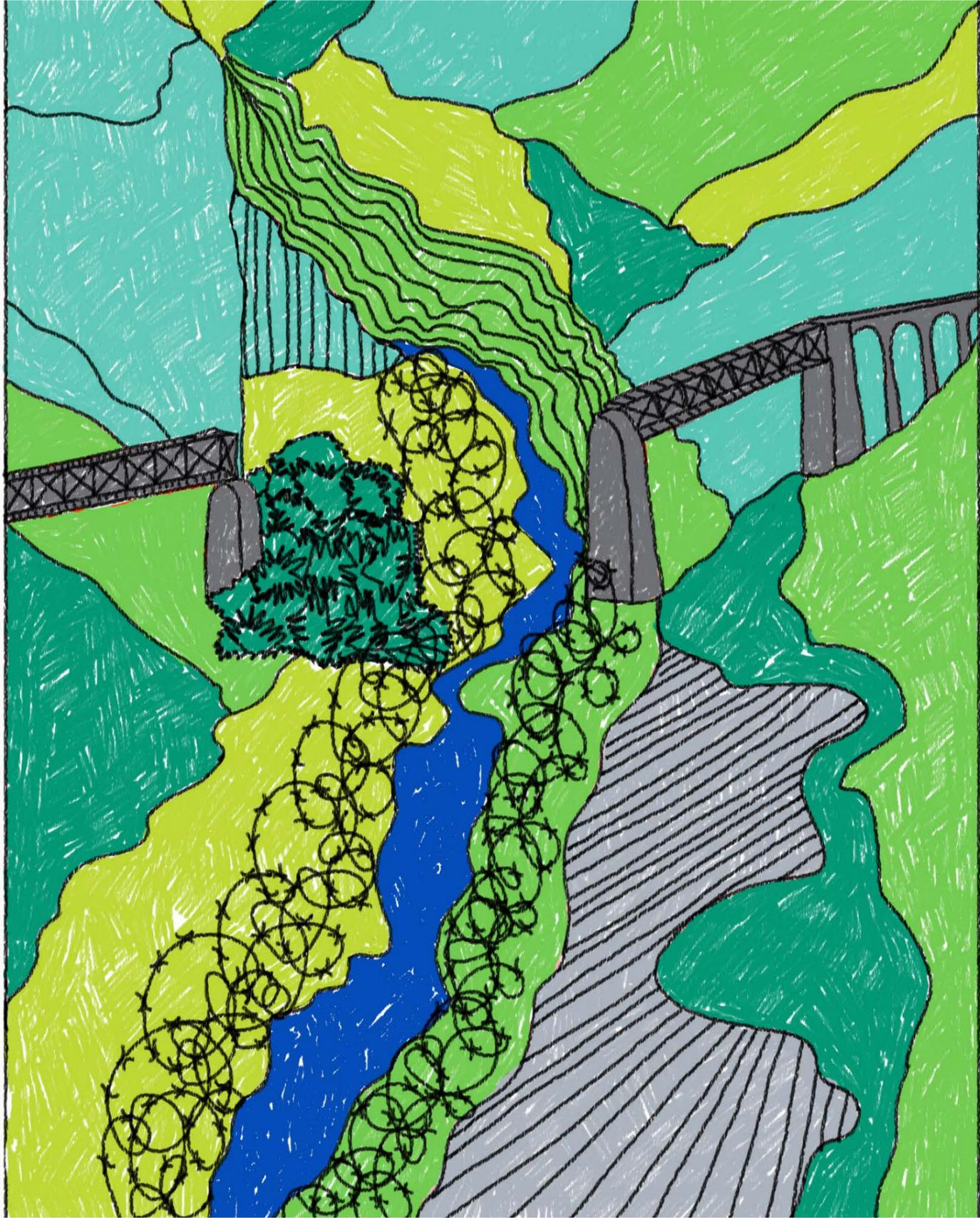
من يصل إلى قرية سحم لابد أن يقوم بزيارة للموضع الذي يمكن من خلاله رؤية نهر اليرموك بامتداده شمالاً وجنوباً، في المنطقة التي تطل على موقع معركة اليرموك، وهي إحدى الانتصارات الشهيرة التي حدثت في صدر الإسلام. كما أن المشهد الذي يرتسم من أعلى تلك الهضبة يدفع تلقائياً إلى التفكير بفكرة "الحدود boundary"، فالجغرافيا تبدو متنسقة مع بعضها، مع عدم قدرة تحديد فواصل فيما بينها. أما نهر اليرموك فيبدو من هذا البعد وكأنه منسب بشكل طبيعي تلقائي. إلا أن نظرة متفحصة سوف تلاحظ أن هناك سياج حدودي، يقوم بفصل الجغرافيا المتصلة. وبالرغم من أن هناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن كون الحدود فرضت على المنطقة أو أنها عبارة عن وهم، إلا أن لهذا الوهم أثر وما زال يؤثر على المنطق ككل وعلى نهر اليرموك بشكل خاص، وذلك كون قسم من النهر تحول إلى فاصل حدودي بين ضفافه.

<sup>14</sup> قرية الحمة السورية هي قرية سورية تم تهجير سكانها، احتلتها إسرائيل في العام 1967. تقع هذه القرية على الضفة القابلة لقرية الحمة الأردنية، وكانت تدعى كلتا القريتين بـ "الحمة" تبعاً لوجود المياه الكبريتية الحارة فيهما.

<sup>15</sup> أبو الشعور، هند (2010). تاريخ شرق الأردن في العهد العثماني (1918-1516). عمان: وزارة الثقافة الأردنية. ص43

<sup>16</sup> السيرة النبوية لابن هشام، الجزء الثاني. ص124

<sup>17</sup> اسم جدارا يعني التحصينات أو المدينة الحصنة والاهي أحد أقدم المدن في المنطقة، كما أنها كانت جزءاً من تحالف الديكابولس. كما أن الاكتشافات في هذه المدينة أظهرت وجود أنظمة مائية معقدة كانت تقوم بنقل المياه إليها من عدة عيون ماء وأودية قريبة منها، من ضمنها عين ماء تدعى بـ "عين تراب" وهي نبع ماء ما زال قائماً إلى يومنا هذا.



يمنح مشهد نهر اليرموك من فوق الهضبة التي تقع عليها قرية سحم نظرة واسعة ورأسية للوادي الذي يمر به النهر، حيث يتيح رؤية امتداده في كلا الاتجاهين. فمن الناحية الشمالية الشرقية يصبح النهر واقعاً بين الأراضي السورية والأردنية، بينما عندما يتجه جنوباً-غربياً، فإنه يقع بين هضبة الجولان السوري المحتل والأراضي الأردنية.

اكتسبنا من الزيارة الأولى لمنطقة الدراسة تصوراً عاماً عن منطقة الدراسة، وعن الواقع القائم على نهر اليرموك. أما عملية فهم هذا الواقع فإنها فرضت علينا العودة إلى التاريخ، لتقصي الشروط التي قامت بإنتاج النهر كما هو عليه الآن. فالتغيرات التي حصلت على النهر كجزء من الطبيعة بالسنوات الماضية لا يمكن فهمها إلا بفهم التغيرات التي حصلت على التركيبة الاقتصادية-الاجتماعية بالمنطقة. ولفهم هذه التغيرات سنعود إلى تاريخ نهر اليرموك في ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

## 1. خلفية تاريخية

عاشت المجتمعات المحلية في منطقة حوض اليرموك لمئات السنين وهي تعتمد نمطاً من الإنتاج البدائي، القائم على نشاطين اقتصاديين، حيث شكلت الزراعة النشاط الرئيسي، بينما كان الرعي بمثابة النشاط الثانوي. حيث كان سكان المنطقة يتفاعلون مع محيطهم الطبيعي بنوع من التكيف الاجتماعي-الإيكولوجي. فحتى نهاية القرن التاسع عشر، كانت المنطقة تعتمد بشكل أساسي على الاستغلال المباشر للأرض. وذلك عبر وحدات اقتصادية منفصلة عن بعضها بالغالب. فالعائلات في تلك المنطقة كانت هي الوحدة الاقتصادية المنتجة والمستهلكة.<sup>18</sup> وكانت الزراعة، بوصفها النشاط الاقتصادي الأساسي، معتمدةً على مياه الأمطار. بكلمات أخرى، كانت الزراعة المنتشرة في المنطقة زراعة موسمية. فعلى خلاف المجتمعات التي سكنت في مناطق ما بين النهرين أو على ضفاف نهر النيل، والتي كانت قد طورت أنظمة مختلفة من الزراعة المروية، ظلت معظم مناطق سوريا الطبيعية تعتمد على مياه المطر في زراعتها، والزراعة المروية كانت محدودة جداً.

محلياً، تسمى الزراعة الموسمية المعتمدة على مياه الأمطار بـ "الزراعة البعلية"، وتوصف الأرض التي لا تسقى إلا بمياه الأمطار بأنها "أرض بعل"، وتساعدنا البحوث الميثولوجية بفهم مدى امتداد الزراعة الموسمية في ماضي المنطقة. فقبل آلاف السنين سادت في منطقة بلاد الشام/سوريا الكبرى عبادة الإله "بعل" وهو حسب الأساطير إله السحاب والمطر والندى، والذي عُبد جنباً إلى جنب مع الإلهة عشتار/عناة والتي ترمز إلى الأرض والخصوبة. وعبادة الإله بعل على ما فيها من أساطير تقوم بالكشف عن فهم سكان المنطقة للنمط المناخي الذي كان سائداً فيها. فأسطورة بعل تقوم بتفسير تعاقب المواسم، وما يعنيه هذا التعاقب من وجود سنوات من الخصب تعقبها سنوات من القحط. لذا فإن تسمية الزراعة البعلية أو الأراضي البعل، تقوم بمد جسور بين الحاضر والماضي، كاشفةً لنا عن نمط من الزراعة استمرت ممارسته على مدار آلاف السنوات.<sup>19</sup>

انطلاقاً من ذلك فإن أهمية نهر اليرموك كموضوع لهذه الدراسة لا تعود لكونه مصدراً مائياً بارزاً، أو محطاً لزراعة مهمة بالمنطقة. فالنهر ترتبط أهميته بأهمية حوض اليرموك، الذي شكل نقطة وصل لأجزاء الإمبراطورية العثمانية. ومن المهم أن ندرك أن كافة الإمبراطوريات الكبيرة ذات الطموح كانت تدرك مركزية منطقة حوض اليرموك في مد حكمها وسيطرتها، ونستطيع أن نستدل على ذلك بالجسور التي امتدت من فوق نهر اليرموك، والتي يرجع إنشاء بعضها إلى حقبة الوجود اليوناني والروماني بالمنطقة. ومن أهم هذه الجسور، جسر الجامع، وهو للوجود على نهاية نهر اليرموك قرب نقطة التقائه بنهر الأردن. ويكشف لنا اسم الجسر مهمته، فمصطلح الجامع يعني باللغة العربية النقطة التي تلتقي بها عدة مسارات أو طرق، وبالتالي فإن الكلمة توحى بأن هذا الجسر كان نقطة التقاء ويقوم بوصل عدة مناطق ومسارات. فهو يقوم بوصل المناطق الشرقية التي تمتد وصولاً إلى العراق، مع المناطق الشمالية من حلب ودمشق، بالمناطق الجنوبية التي يصل امتدادها إلى أقصى جنوب بلاد الشام، وامتداداتها إلى الصحراء العربية.

أثرت هذه الأهمية الجغرافية لحوض اليرموك على تاريخ الحوض بشكل عام، وعلى نهر اليرموك بشكل خاص. ويمكن لنا أن نرى نقطة بداية هذا التغير في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. ففي تلك الفترة سيطر محمد علي باشا حاكم مصر على أراضي الشام، حتى أن حملته العسكرية وصلت إلى أراضي الأناضول مشكّلة تهديداً وجودياً على الإمبراطورية العثمانية من جهة، وتهديداً للمصالح الاستعمارية للدول الأوروبية التي كانت تتنامى بشكل تصاعدي في تلك الفترة. ولهذا اجتمع الفرقاء الأوروبيون، واتفقوا على تحجيم محمد علي وحصر حكمه بمصر.<sup>20</sup>

<sup>18</sup> الحوراني، هاني (1978). التركيب الاقتصادي-الاجتماعي لشرق الأردن "مقدمات التطور للشه" 1950-1921. بيروت: سلسلة كتب فلسطينية، ص 20-15.

<sup>19</sup> السواح، فراس (1996) مغامرة العقل الأولي. "دراسة في الأسطورة-سوريا وبلاد الرافدين". دار الكلمة، ط 11. ص 345.

<sup>20</sup> Fahmy, K. (2002) All the Pasha's Men Mehmed Ali, his army and the making of modern Egypt. The American University in Cairo Press, Cairo, New York. P. 60

## 1.1 حوض اليرموك في بداية القرن العشرين: النهر كنقطة وصل

كما سبق وذكرنا، توصلنا كفريقٍ مشرفٍ على هذه الدراسة لضرورة الإقامة بالمنطقة لعدة أسابيع على الأقل، لكشف الطبقات المترابطة لعلاقة السكان بالمياه كجزء من الطبيعة من حولهم. وكان الحظ حليفنا بأن وجدنا منزلاً في قرية سحم، يقع بالقرب من الموقع المثلث على نهر اليرموك. ليس هذا فحسب، فقد تعرفت عن قرب على صاحب هذا البيت، فأبو المثلث وهي كنية صاحب البيت، شخص لطيف ودمث الطباع، وهو حاصل على شهادة الدكتوراة في الفيزياء من روسيا، وستشكل هذه المعلومة مفارقة سوف أذكرها لاحقاً. أخبرت أبا المثلث عن السبب الذي يدفعني للإقامة في هذه المنطقة، وأني أقوم بعمل دراسة عن علاقة السكان المحليين بالمياه. وهو بالقابل، أخبرني أنه إلى جانب الأرض التي أقيم عليها البيت الذي استأجرته، يمتلك أيضاً نهر اليرموك، لذا طلبت إجراء مقابلة معه. وقد كنت أطمح من وراء هذه المقابلة أن أتبين الوضع القائم على النهر حالياً، وأن أفهم طبيعة العلاقة السابقة التي كانت قائمة بين النهر وسكان القرية، ولم أعلم أن الحظ سيكون حليفي وأن قصة عائلة هذا الرجل لن تكون كاشفة فقط للعلاقة القائمة والسابقة بين سكان القرية ونهر اليرموك، بل أيضاً لشكل الحياة وطبيعة المجتمعات التي سكنت في المنطقة لا في قرية سحم فقط. إذ أن قصة عائلة أبي المثلث ستقوم بكشف ما كانت عليه منطقة حوض اليرموك. وتالياً جزء من هذه القصة.

"احنا من أولى العائلات التي سكنت في قرية سحم، احنا بالأصل عائلة مسيحية مارونية من لبنان، وبعدين راحوا وسكنوا بمدينة الناصرة. بس بالناصره صار في معهم مشكلة، فهربوا منها. في جزء من العائلة راح على سوريا، واحنا اجينا لهون على قرية سحم. أخو جدي واسمه "إبراهيم" كان بالجيش التركي وبعام 1913 راح يقاتل مع الجيش التركي بوحدة من هالحروب، ولما رجع عالقرية حكى لأهله أنه أسلم. فأخوانه وخواته أسلموا زيه. يعني احنا اسم العيلة كان "الجرانسة" بس لما صاروا مسلمين صار اسم العائلة "السلماني"، واللي معناها "الذي أسلم". يعني قبل سايكس-بيكو كانت الناس تنتقل بشكل دائم، وكانت التجارة حرة، وفي نسب بين العائلات، الحركة كانت كبيرة ما بين فلسطين، والأردن، وسوريا، ولبنان. مثلاً، جدي كان يروح يشتري أغراض من سوريا ويرجع، يطلعوا على الدواب، يقطعوا النهر، يروحوا على نوى واللي كان أكبر سوق معروفة بقرى درعا والقرى القريبة عليها."<sup>23</sup>

لن نبالغ إذا قلنا إن حركة سكان المنطقة مقيدة بشكل أكبر في محيطهم عما كانت عليه قبل مئة عام. فمع أن التطور التاريخي للرأسمالية مرتبط بتطوير وسائل النقل للبضائع والأفراد، إلا أن وقوع المنطقة تحت نير الاستعمار، ومشروع زراعة أجسام لتشكّل عقبة في ترابط هذه المنطقة أدى إلى عكس نتيجة الترابط والسرعة في النقل. فأبو المثلث استطاع أن يكمل دراسته في الاتحاد السوفييتي، كما أنه عمل في السعودية في فترة من حياته، إلا أنه لم يستطع يوماً أن يزور هضبة الجولان التي لا تبعد عنه سوى مئات المترات -هواثيا- والتي سمع عنها الكثير من القصص من والده. فقد عكس الاستعمار هنا نتيجة التطورات في وسائل النقل، فمن الممكن أن روسيا أصبحت أقرب مما كانت عليه قبل مئة عام، إلا أن مكاناً لا يبعد سوى مئات الأمتار أصبح من غير الممكن حتى زيارته، وكأن هذه التغيرات جعلته في مكان عصي عن الوصول إليه.

تبع هذه المرحلة أن الإمبراطورية العثمانية أرادت أن تعيد تثبيت حكمها في بلاد الشام والجزيرة العربية. وهنا ظهرت فكرة مد خط سكة حديد الحجاز،<sup>21</sup> فألى جانب نقل الحجاج، أريد لهذا المشروع أن يعيد تماسك الإمبراطورية العثمانية، عبر الربط بين مناطقها بوسيلة نقل حديثة، والتي تكفل نقل الجنود والمعدات العسكرية لفرض السيطرة، كما أنها تقوم بإعادة ربط المنطقة اقتصادياً تسهيلاً لحركة البضائع. وهنا برز نهر اليرموك كجزء مهم من مشروع السكة الحديدية، إذ أن الطريق إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط تمر من فوقه، خصوصاً ميناء حيفا الذي كان قد أنشئ كميناء مركزي لكامل المنطقة. لذا فإن نهر اليرموك خضع لعدد من حملات الاكتشاف ووضع المخطوطات للكيفية التي ستمتد سكة الحديد من فوقه وعلى جوانبه، وصولاً إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط.

إلا أن نهر اليرموك لم يكن محط اهتمام الإمبراطورية العثمانية فقط. إذ أخضعت المنطقة لاكتشافات المستشرقين والرحالة لدراسة كافة جوانبها، لتشكيل صورة واضحة عن مدى مواءمتها لأن تكون موطناً مستقبلياً لليهود، وهو المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي كان يخطط له منذ نهايات القرن التاسع عشر.

ومن المفارقات أن كلا المشروعين الذين استهدفا المنطقة، والذين كانا متناقضين جوهرياً، أي محاولات الإمبراطورية العثمانية لإعادة ربط مناطق إمبراطوريتها، والمشاريع الاستعمارية التي أرادت تقاسم المنطقة، استعانا أحياناً بنفس الأشخاص، فالمستشرق الرحالة "أوليفانت Oliphant" يوضح في كتابه "أرض جلعاد" كيف أن مهمته تقوم على اكتشاف صلاحية المنطقة لإعادة توطين يهود العالم فيها، وأنه يقوم بذلك خدمة للشعب اليهودي وللحكومة البريطانية. ويضيف في كتابه أنه عندما زار الحكومة العثمانية لتسهيل مهمته كرحالة ومستكشف قاموا بالطلب منه وتكليفه بدراسة المنطقة المحيطة بنهر اليرموك جغرافياً وطبوغرافياً، وتشكيل صورة واضحة عن إمكانية مد سكة الحديد، لتقوم بوصول دمشق بميناء حيفا.<sup>22</sup>



الصورة ٢: جسر للجامع على خط حيفا (تم إعادة نشر الصورة من موقع نبطية)

<sup>21</sup> أنظر/ي جزء من التقرير الذي رفعه الفكر جمال الدين الأفغاني في تأييد مشروع السكة الحديدية، في: أبو الشعر، هند (2010). تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني (1918-1516). عمان: وزارة الثقافة الأردنية، ص 419.

<sup>22</sup> Oliphant, L. (1891) The Land of Gilead with Excursions in the Lebanon, Blackwood and Sons, Edinburgh, P 131.



## 1916.2 – 1948 الحدود المتحركة

شكلّ مطلع القرن العشرين فترة مليئة بالإرهاصات التي أدت إلى تشكيل وإعادة تشكيل المنطقة عبر التدخل الاستعماري، فضعف الإمبراطورية العثمانية، وعدم قدرة هذا الكيان على مجازاة التقدم الرأسمالي الذي كان يحدث في عالم الشمال الصناعي، والأطماع الاستعمارية في المنطقة، والتي أدت إلى تدخلها للقضاء على أي مشروع نهضوي في المنطقة. كل ذلك شكّل الظروف التي تلاقت مع نشوب الحرب العالمية الأولى التي ستتورط بها الإمبراطورية العثمانية. ومع أن الحرب كانت في بدايتها، إلا أن دول الحلفاء، لم تكن تدخر الوقت لكي تقوم بإعادة تقسيم مناطق الإمبراطورية العثمانية فيما بينها. ومن هنا جاءت اتفاقية سايكس-بيكو ذائعة الصيت. فقد نصت هذه الاتفاقية على تقسيم مناطق بلاد الشام وما بين النهرين بين القوتين الاستعماريتين الأبرز في حينها، بريطانيا وفرنسا. فكل من هاتين القوتين الاستعماريتين امتلكت مصالح أرادت الحفاظ عليها أو سعت إلى إنشائها. فكانت هذه الاتفاقية بمثابة الضامن والكفيل لهذه المصالح.

ومع أن اتفاقية سايكس-بيكو التي وقعت في العام 1916، هي الحدث الأبرز الذي يؤرخ به لتقسيم المنطقة بشكلها الحالي، إلا أن هذه الاتفاقية لم تشكل سوى المرحلة الأولى لتقسيم المنطقة، أو ما يمكن وصفه بأنه اتفاق ابتدائي، تبعه العديد من المفاوضات والاتفاقيات لإخراج المنطقة بشكلها الحالي. فمثلاً، في اتفاقية سايكس-بيكو قسمت المنطقة إلى عدة كيانات منفصلة بحيث تسيطر فرنسا على مناطق سوريا ولبنان، في حين أن العراق وفلسطين يقعان تحت السيطرة البريطانية. وقد أتبع هذا التقسيم الأول بعدة جولات من المفاوضات بين القوتين الاستعماريتين للاتفاق على الحدود بين الكيانات الوليدة، وذلك بما يحقق ويضمن مصالحهما الكولونيالية. فالحدود بين هذه الكيانات لم تتخذ شكلها الحالي إلا بعد اتفاقية سايكس-بيكو بعشرات السنوات. فمثلاً، مدينة الموصل كانت ضمن الكيان السوري المقترح، والذي كان يضم منطقة لواء الإسكندرون كذلك في حينها. كما أن فرنسا قامت بإنشاء دولة على الساحل السوري. وإيضاً نستطيع أن نرى أن إنشاء دولة فيما عرف لاحقاً بشرقي الأردن جاء برغبة بريطانية.

وقد تتالت الاتفاقيات بعد ذلك لتعيد تشريح المنطقة، وكان هذا التشريح كما تشريح الجثة، التي لا تمتلك من أمرها شيئاً، فلا رأي لها في كيفية تقسيمها أو لمن تمنح أعضائها. كما أن الاتفاق على اقتسام المنطقة لم يأخذ بعين الاعتبار العلاقات التاريخية بين المجتمعات التي سكنتها، أو أشكال التكامل الاقتصادي-البيئي الذي كان قائماً بين مناطقها، وبالتالي لم تأخذ مصالح سكان هذه المنطقة بعين الاعتبار. وهو ما يبدو جلياً في وعد بلفور. وهو الوعد الذي قطعته بريطانيا لليهود لإنشاء كيان لهم في فلسطين. ولكن كيف حددت الحدود بين هذه الكيانات؟

تداخلت العديد من العوامل والمتغيرات في تشكيل وإعادة تشكيل المنطقة، إلا أن المياه بقيت ثابتة أساساً في المعادلات التي وضعت لتقسيم المنطقة، واستمرت بالظهور في كافة المفاوضات بين البريطانيين والفرنسيين. لذلك فإن إلقاء نظرة على منطقة حوض اليرموك بشكل خاص يعطينا صورة واضحة عن الكيفية التي تم بها تعيين الحدود بين الكيانات المقترحة في حينها. ذلك أن الأراضي الواقعة ضمن هذه الحوض كانت موقع تنازع بين البريطانيين والفرنسيين.<sup>24</sup> فالبريطانيون أرادوا أن تشمل سيطرتهم نهر الليطاني، وجميع أجزاء نهر اليرموك، وذلك بشكل أساسي بسبب الضغوط التي كانت تمارسها الحركة الصهيونية. ففي مؤتمر سان ريمو، بين البريطانيين والفرنسيين، رفض الفرنسيون الاقتراح المقدم من قبل البريطانيين بأن تشمل الدولة الفلسطينية المقترحة نهر الليطاني، كما قرروا تشكيل لجان لبحث موضوع الحدود بين الطرفين. وفي أعقاب هذا المؤتمر، أحتج حاييم وايزمان باسم الحركة الصهيونية لدى البريطانيين، على مشروع الاتفاق. حيث بين أن:

فقصة أبي المثنى تصور لنا أن سكان المنطقة اعتادوا على التنقل الحر بين أرجائها. وكان لديهم حرية أكبر على اختيار مواقع سكنهم. والفكرة التي تقول إن هذه البلاد هي بلاد واحدة لم تكن قبل مئة عام ضرباً من الأحلام أو تخيلات وافتراضات لشخص يحمل الفكر القومي، ويحاول جهده أن يخلق لحمة تاريخية لمشروعه. فالنهر الذي اتخذ شكله الحالي كحد. كان نقيض ذلك، فقد كان مكاناً للالتقاء والتجمع. وليس أدل على ذلك من أن العديد من العائلات والعشائر كانت تعيش على ضفتي نهر اليرموك، ولم تكن تعتبر أن بينهما حداً أو مانعاً. وهو ما نرى آثاره في الوقت الحاضر من أن العشائر توزعت على بلدان مختلفة، وليس من النادر أن تجد رجلاً أو امرأة من المتقدمين بالعمر، يخبرك بأنه يحمل الجنسية الأردنية مثلاً، بينما يحمل أخاه الجنسية السورية.

لذا فإن قصة عائلة أبي المثنى تكشف لنا أن ثلاثة أجيال من نفس العائلة يمتلكون علاقة مختلفة تماماً مع نهر اليرموك. وفي بعض الأحيان تظهر هذه العلاقات وكأنه يفصل بينها عوامل لا عدة سنوات. فالبيديهي أصبح حلاً غير واقعي، وما كان يعد طبيعياً لدى "الجدّ" بات أكثر الأشياء غير طبيعية عند "حفيدته".

<sup>24</sup> Amadouny, V. M. (1995) "The Formation of the Transjordan-Syria Boundary, 1915-32." Middle Eastern Studies 31, no. 3: 533-49.

"مشروع الاتفاق الذي اقترحه فرنسا لا يقوم فقط بفصل نهر الليطاني من فلسطين، ولكن يحرم فلسطين من منابع نهر الأردن، والساحل الشرقي لبحر الجليل، وكل وادي اليرموك شمالي خط سايكس-بيكو. أنا على ثقة أنكم تعون المستقبل السيئ الذي يحمل المقترح الحالي للوطن القومي اليهودي. وأيضاً أتم على علم بأهمية نهر الليطاني، ونهر الأردن وروافده، ونهر اليرموك لفلسطين".<sup>25</sup>

سيزول أي نوع من الاستغراب حول هذه المحاولات إذا وضعنا بعين الاعتبار المعلومات عن معدلات الهطول المطرية، فمنطقة حوض الليطاني ومنطقة الجولان هما من أعلى المناطق بالنسبة إلى معدلات الهطول المطرية السنوية في المنطقة والتي تتجاوز 500 مم/ سنوياً.<sup>26</sup> وهنا يظهر أن السيطرة على المناطق الخصبة ذات الهطول المطري الأعلى، هي أحد الأهداف الأساسية التي حاولت الحركة الصهيونية ضمانها في التقسيمات المقترحة للمنطقة. ومن الممكن أن هذه المعلومات العلمية لم تكن معروفة حينها بالدقة التي نعلمها اليوم إلا أن السكان كان على إدراك تام لهذه المعلومات من خلال المعرفة التجريبية، المستمدة من الخبرات العملية المعاشة. فمنطقة الجولان مثلاً، كانت تعتبر بمثابة اللجأ لسكان حوض اليرموك، ففي العديد من المقابلات تم الإشارة إلى الجولان بأنها كانت ملاذاً للسكان في سنوات القحط، يذهبون إليها ويقيمون بها عدة شهور، وكان ذلك للرعي أم للزراعة. وهنا يظهر لنا شكل من التفاعل الإيكولوجي-الاجتماعي، يقوم على فهم سكان المنطقة لمحيطهم البيئي، من دون الحاجة إلى أدوات قياس علمية، وسجلات توثيقية لمعدلات الهطول المطري.

"للأربعينيات وللخمسينات كانت الناس تروح تزرع أراضي الجولان. جدي ابو امي مثلاً كان يروح يزرع أراضي الجولان".<sup>27</sup>

بالطبع، فإن هذه المعرفة التي يحوزها السكان المحليين، كانت هدفاً للرحالة والمستكشفين الذين جابوا المنطقة في القرن التاسع عشر، وفي بدايات القرن العشرين، وكثير من هؤلاء كانوا على صلة مباشرة وغير مباشرة بالحركة الصهيونية. حيث تم وضع ملفات مفصلة عن قرى المنطقة، تضم العديد من التفاصيل كالموقع الطبوغرافي، وطرق الوصول إليها، ونوعية أراضيها، ونباتات المياه فيها.<sup>28</sup> وهنا تظهر المعرفة كأداة هيمنة، من يمتلكها يستطيع التخطيط بشكل أكثر وضوحاً لمشروعه وما يصبو إلى تحقيقه. وفي ملاحظة لها الكثير من الدلالات، فإن العديد من سكان المنطقة الذين قابلناهم أو أردنا أن نجري معهم مقابلات كانوا في البداية يأخذون موقفاً متشككاً حريصاً، فكانوا يسألون عن الغرض من الدراسة ومن إجراء المقابلات، وعن الجهة التي تنفذ المشروع. موقف يتسم بالخشية من تكرار أخطاء الماضي، فسكان المنطقة مع كل ما يحملونه من قيم الضيافة والترحيب منقطعة النظير، إلا أنهم يدركون أن هذه القيم لا يجب أن تستغل، خاصة بما يتعلق بالماء، فلما هنا موقع صراع، وموضوع للهيمنة والسيطرة، والمعلومة والمعرفة التي تتبع عنها ما هي إلا جزء أساسي في هذا الصراع.

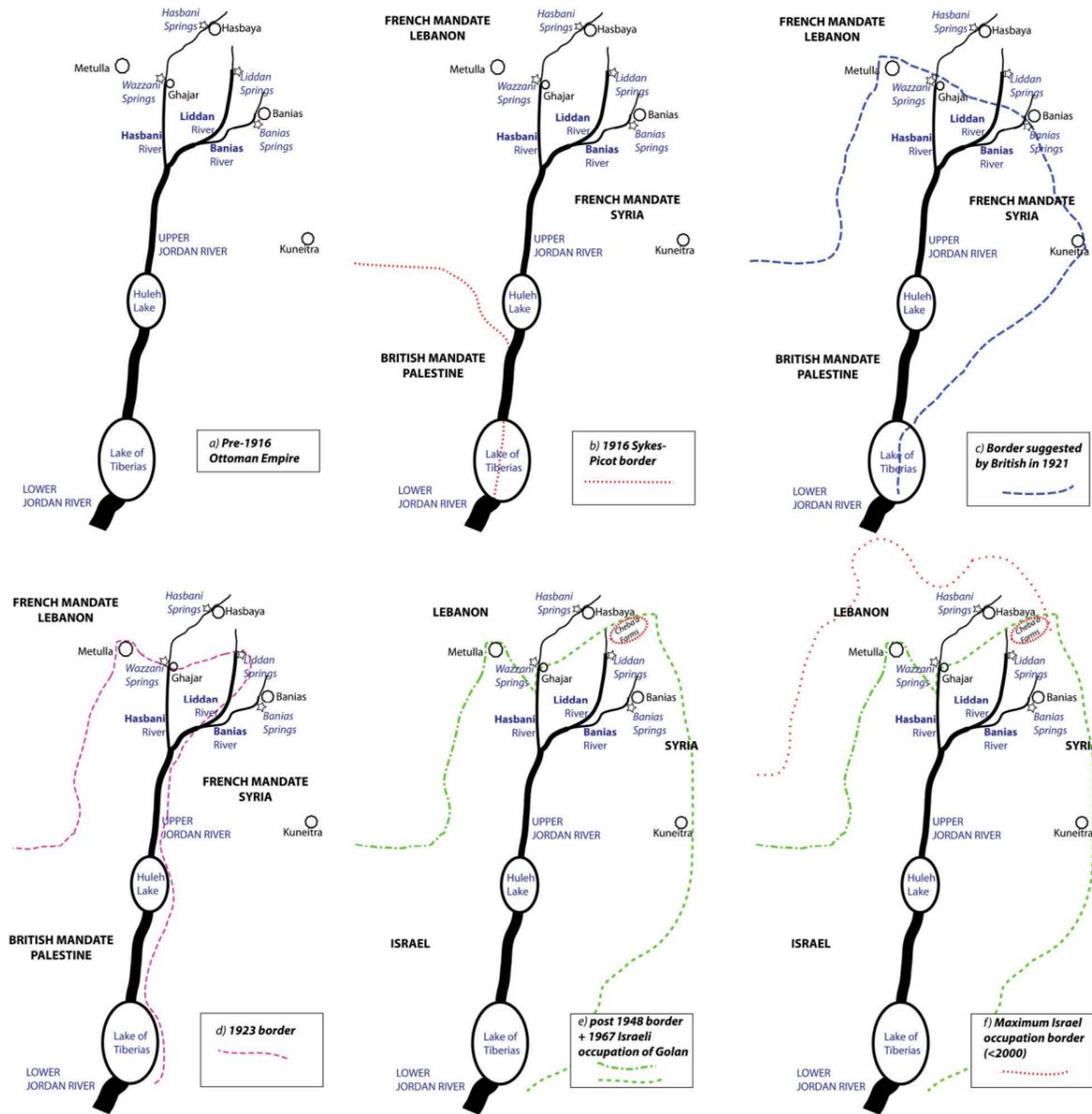
استمرت المفاوضات والاتفاقيات بين فرنسا وبريطانيا على مدار عدة سنوات، وفي كل مرة كانت تحاول كلتا القوتين الاستعماريتين أن تحققا أكبر قدر ممكن من مصالحهما. وفي كل هذه المفاوضات، كانت الاختلافات تتمحور حول أراضي حوض اليرموك، ومصادر المياه بالمنطقة. إلى أن توصلتا في العام 1923 إلى عقد اتفاقية لترسيم الحدود بينهما (الصورة رقم 3). ونستطيع أن نستخلص من هذه الاتفاقيات أن الحدود بين هذه الدول لم تكن حدوداً ثابتة بأي معنى من المعاني، بل هي حدود كانت تتحرك بإرادة القوى الاستعمارية. فمن يُعتبر سوريا، لبناناً، فلسطينياً أو أردنياً، كان يخضع لهذه الإرادة الاستعمارية والمفاوضات والاتفاقيات فيما بينها، وقد أخذ التقسيم بين الدول شكله الأقرب إلى ما هو عليه الآن في العام 1931، بعد أن عُقدت اتفاقية أكدت في أغلبها على الاتفاقية البريطانية-الفرنسية الموقعة عام 1923 لترسيم الحدود بين الدول.

<sup>25</sup> UEA (2019) Hydropolitical Baseline of the Yarmouk Tributary of the Jordan River. P55.

<sup>26</sup> UEA (2019) Hydropolitical Baseline of the Yarmouk Tributary of the Jordan River. P 18

<sup>27</sup> أبو اللثي - قرية سحم الكفارات. مقابلة بتاريخ: 10/آذار/2021

<sup>28</sup> Pape, I. (2007) The Ethnic Cleansing of Palestine. London, Oneworld Publication. P 28.



الصورة رقم 3: الحدود المتحولة في زمن الانتداب الكولونيالي (من Zeitoun et al. 2013)

## 1.2 ليلة الجسور 1946

في إحدى أكبر العمليات التي سبقت الحرب العربية الإسرائيلية، قامت إحدى المجموعات المسلحة الصهيونية المسماة بالـ "بالماخ Palmach" بوضع خطة لتفجير الجسور التي تربط فلسطين بكافة المناطق التي حولها، حيث كان عدد من هذه الجسور يُستخدم إما كطرق معبدة، أو مُدّت من فوقها خطوط السكة الحديدية. وقد اتسمت هذه الجسور بأهمية تاريخية كبيرة، فكانت عبارة عن وسيلة لتجاوز العوائق الجغرافية التي تفرضها الطبيعة، لذلك تظهر الجسور وكأنها أذرع تاريخية مدتها للمجتمعات البشرية بين بعضها البعض. فما يُفصل من قبل الطبيعة يُعاد وصله من قبل الإنسان بنوع من الانسجام بين المجتمعات المتناثرة على الرقع الجغرافية.

ولذلك تظهر العملية العسكرية التي سُميت من قبل القائمين عليها بـ ليلة الجسور، ليست فقط كعمل عدائي تجاه المجتمعات المحلية القاطنة في تلك المنطقة، بل أيضاً تجاه الطبيعة وتجاه التكامل الذي كان قائماً بين المجتمعات وفهمهم للنظام البيئي المحيط بهم. فكما أشرنا سابقاً، مع أن السكان المحليين لم تكن لديهم المعرفة أو الأدوات العلمية لتحديد طبقات الأرض ووضع تعريفات علمية كالـ "حوض basin"، إلا أنهم كانوا يمتلكون خبرة عملية تتعامل مع منطقة حوض اليرموك كوحدة جغرافية يسودها نوع من التكامل، فالسكان كانوا يعرفون هذه الأرض وأنظمتها البيئية المتعددة، وبالتالي، كانوا يقيمون علاقة مع النظام البيئي بتعدده ككل، فإذا صعبت عليهم الحال في إحدى هذه المناطق كانوا على علم ودراية بالأماكن التي يمكن اللجوء إليها. فتظهر الخبرة سابقةً للعلم، ويتضح أن الخبرة العملية شكلت شرطاً للحياة قبل الاكتشافات العلمية.

لذا، فإن عملية ليلة الجسور كما أشرت لا يمكن اعتبارها كعمل عدائي ضد السكان المحليين فحسب، قامت لأهداف عسكرية بغرض قطع الطريق أمام حركة السكان المحليين البيئية أو بغرض قطع الإمدادات، وإنما أيضاً هي عمل عدائي تجاه هذا التكامل الإيكولوجي الذي كان قائماً حينها. عملٌ قام بتدمير الوحدة والتكامل. عملٌ عدائي تجاه التاريخ، كما هو تجاه الجغرافيا، فأعلن بشكل رمزي أن الكيان الذي يوشك على الولادة سيقوم باقتطاع المساحة الجغرافية التي باتت تسمى فلسطين من امتدادها التاريخ/طبيعي.

في خضم بحثنا عن المزيد من المعلومات عن عملية "ليلة الجسور"، وجدنا أن الـ "بالماخ" يملكون موقعاً إلكترونياً لتوثيق عملياتهم والاحتفاء بها. وفي سبيل وصفهم لأهداف هذه العملية قاموا باستخدام مصطلح القطع "cutting"، فهم يذكرون أن أحد أهداف ونتائج هذه العملية هو أنهم قاموا "بقطع إسرائيل من جيرانها العرب".<sup>29</sup>

كان حوض اليرموك أحد أهم المناطق التي تم تفجير عدة جسور فيها، ونهر اليرموك كان موقعاً لمجموعة من الجسور التي مُدّت لتصل بين ضفتي النهر، فالافتراض الأساسي بأن لأي نهر ضفتين، ومهما حصل فهما متصلتان، إلا أن نهر اليرموك أصبح استثناءً إذ تم انتزاع ضفته الأخرى عنوةً، فتم مسخ الطبيعة وأصبحت ضفتا النهر مختلفتين بحيث لا يمكن أن تُعتبراً ضفتين لنفس النهر. وبالتأكيد فإن ليلة الجسور تقف كحدث رمزي لإثبات القوة والسلطة للأجنحة العسكرية للحركة الصهيونية، وبأنهم وبالقوة سيمنعون أيّاً كان أن يصل إليهم. وحتى الآن يستطيع المار من المنطقة أن يرى بقايا جسر الحمة الذي تم تفجيره، وكأنه شاهد على تاريخ المنطقة وعلى التغيرات التي عصفت بها.

ومن هنا فإن إعلان تأسيس دولة إسرائيل كان الحركة الختامية "grand finale" في المشروع الاستعماري الذي هدف إلى تقسيم المنطقة والسيطرة عليها، ويمثل توجيهاً للسيطرة الاستعمارية على المنطقة. كما تبرز الدول الناشئة حديثاً على امتداد ضفاف نهر اليرموك، ككيانات يساهم كل منها في الفصل بين المجتمعات التي كانت دائمة الاتصال تاريخياً.

وبهذا تظهر الحدود بين الكيانات التي تم إنشاؤها كفاصل صناعية وضعت لخدمة أهداف القوي الاستعمارية، وأن هذه الحدود كانت موضعاً للكثير من المفاوضات والنقاشات، والتي بغالبها لم تراع أي نواح تاريخية، ولم تأخذ بعين الاعتبار مصالح السكان المحليين، بل قامت على النقيض منها، فمنطقة كحوض اليرموك والتي كانت على اتصال دائم تاريخياً، وكان بينها نوع من الوحدة الموضوعية بسبب مقتضيات الواقع، تم تقسيمها بين كيانات سياسية جديدة تحت مسمى الدول، وهذه الدول وجدت كأداة استعمارية تستطيع من خلالها ضمان شبكة مصالحها ورعايتها.

بالرغم مما فرضه التقسيم الاستعماري من واقع اقتصادي-سياسي جديد، إلا أن سكان الحوض سيحافظون على جزء من علاقتهم سواء بينهم كتجمعات بشرية، وأيضاً على علاقتهم مع الطبيعة. فالدول التي أنشئت حديثاً كأداة استعمارية للسيطرة والتنظيم قامت بوظيفتها، إلا أنها لم تكن قد اكتسبت بعد الصرامة التي اكتسبتها لاحقاً. فالحدود لم تكن قد ترسخت، ولم تكن تمثل حواجز يُعتبر اختراقها مسألةً قد تعرضك للقتل. كما أن حركة السكان البيئية في هذه الكيانات لم تكن قد قُيّدت بعد.

فيتبين لنا أن العلاقات بين سكان المنطقة لم تتأثر بشكل مباشر بتداعيات التقسيمات الاستعمارية، إذ أن ذلك تطلب العديد من السنين، أو حتى عدة عقود لكي يصبح الفصل بين هذه المناطق واقعاً، وينعكس على وعي السكان وتعريفهم لأنفسهم عبر التقسيمات الجديدة. كما أن الكثير من التركيبات الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية استمرت قائمة بدافع من الوحدة الموضوعية القائمة على أشكال من التكامل فيما بينها. فمثلاً، أظهرت القابلات التي أجريناها أن الكثير من سكان القرى الواقعة في الجزء الأردني من حوض اليرموك كانوا يتوجهون إلى مراكز تجمع في نوى وفي طبريا لكي يقوموا بتسويق بضائعهم، أو لشراء البضائع التي لم تكن متوفرة في هذه القرى. فنوى وطبريا بشكل خاص، كانتا تشكلان مراكز تجمع لقرى حوض اليرموك، ولم يكن غريباً أن يقوم أحد من سكان قرية حوارة بالذهاب إلى طبريا لشراء ما هو غير متوفر.

كما أن البريطانيين والفرنسيين كانوا متفقين إلى درجة كانت تتفاوت تبعاً للظروف السياسية، على تشغيل خط القطار الذي كان يصل درعا بحيفا، خدمة لأغراضهم. أما بريطانيا بشكل خاص، فقد قامت باستثمار هذا الخط الحديدي لتقوم بشبكة بخط قطار آخر تم مده بين الساحل الفلسطيني وصولاً إلى قناة السويس في مصر. لذا، فقد استمر استخدام أجزاء من السكة الحديدية إلى فترة متأخرة، حيث أنها استُخدمت حتى اللحظة التي قررت فيها المجموعات المسلحة الصهيونية استهدافها في إحدى عملياتها العسكرية في العام 1946.

لم يشكل نهر اليرموك حتى منتصف الأربعينيات حاجزاً أو مانعاً أمام تواصل سكان المنطقة. فقد كانوا يقطعون النهر إما من خلال عبوره في المناطق التي يسمح لهم منسوب المياه وجغرافيا المكان بذلك، أو من خلال الجسور التي كانت ممتدة من فوقه، والتي يعود تأسيس بعضها إلى آلاف السنوات. ولذلك فقد كانت هذه الجسور تعبيراً عن الوحدة الموضوعية بين سكان المنطقة والتي ساهم في تعزيز الروابط بينها التطور في البنية التحتية نهاية القرن التاسع عشر، خصوصاً وأن الجسور التاريخية عُرِّزت وأمدت بجسور جديدة لتمكين خط السكة الحديدية من العبور فوق الأودية التي تشكلت بفعل صدع وادي الأردن. لذا، فقد كانت لهذه الجسور قيمة مادية لوجستية كبيرة، وقامت بإحياء الكثير من المناطق كمقاصد لسكان المنطقة لعدة أغراض، ومن ضمنها قريتا الحمة السورية والأردنية، حيث أصبحت عيون الماء الكبريتي الموجودة فيهما مقصداً للزوار من شتى المناطق طمعاً بقدرتها الشفائية كما يُعتقد.

وفي نظر المجموعات الصهيونية المسلحة التي كانت تنشط بالمنطقة، كانت لهذه الجسور أهمية كبيرة، وهو الأمر الذي جعلها تقع كهدف لأكثر العمليات التي سبقت حرب العام 1948. في عملية جرى التخطيط لها بإحكام ودقة. وشكلت، إلى جانب أهميتها العسكرية، قيمة رمزية كبيرة.

<sup>29</sup> <https://palmach.org.il/en/history/database/?itemId=6225>

### 3. 1948 - 1967 السد في مواجهة المشروع الأمريكي

شكل قيام حرب عام 1948 وإعلان إقامة دولة إسرائيل حلقةً جديدةً في التغيرات التي ألت بالمنطقة، ففي هذا العام تم الإعلان الرسمي عن الانتزاع الجغرافي الذي قامت به الحركة الصهيونية، وقد شكل هذا الإعلان تكيلاً للمخطط الاستعماري الذي كان يجري بالمنطقة طوال تلك السنوات، وبه تم إرساء معادلة جديدة بالمنطقة، والمتمثلة بأن هناك كياناً جديداً جرى تأسيسه ويجب التعامل معه كأمر واقع.

نتج عن هذه المعادلة الجديدة سلب سكان المنطقة منفذهم على بحيرة طبريا، وعلى مدينتها التي كانت تشكل مركزاً لتسويق الفائض من منتجاتهم، ومركزاً لشراء النادر وغير المتوفر حولهم. كما أصبح نهر اليرموك في هذه الفترة إحدى نقاط المواجهة ما بين العرب وإسرائيل. وقد قادت الاعتداءات العسكرية المتكررة من قبل إسرائيل على الأراضي السورية بين الأعوام 1956-1951، إلى تهجير سكان عدد من قرى المنطقة في تلك الفترة.<sup>30</sup>

إلى جانب المواجهات العسكرية، قامت إسرائيل في بداية الخمسينيات بالمشروع بإنشاء أحد أضخم المشاريع المائية في تاريخها وفي تاريخ المنطقة. حيث قامت بعملية أقل ما توصف بأنها إخلال بالنظام البيئي وعملية تغيير جوهري لدورة المياه الطبيعية، وذلك عبر تجفيف بحيرة الحولة والتي تقع في مسار نهر الأردن. حيث قامت بتحويل الأراضي التي كانت موضع البحيرة إلى أراض زراعية، وقامت بمد خط مياه لإيصالها من بحيرة طبريا إلى صحراء النقب عبر خط أنابيب سميّ بـ "الناقل الوطني الإسرائيلي".<sup>31</sup>

منذ هذه اللحظة ستظهر المياه بمثابة الموضوع الأساسي للصراع، كاشفة عن معناها السياسي. فحتى ذلك الحين كان نهر اليرموك مستهدفاً كجسد مائي تم إخضاعه للتقسيمات الاستعمارية ليخدمها كـ "حدود" بين الدول التي تم اصطناعها، ولكن، اعتباراً من هذه المرحلة وما يتلوها، سيصبح مجرى النهر والماء فيه هدفاً وجزءاً من الصراع بالمنطقة. فبعد عام 1948 سيطرت إسرائيل بشكل شبه كلي على نهر الأردن. ولذا تم الرد على مشاريعها عبر إقامة مشاريع على نهر اليرموك. وكان الرد بات "النهر في مقابل النهر". حيث قامت الأردن بإنشاء قناة مائية لفرض سيطرة أكبر على نهر اليرموك ومنع مياهه من الاستمرار في جريانها إلى مصبها التاريخي في نهر الأردن، فكما جرى اقتلاع ضفاف النهر سوف يجري من الآن فصاعداً تحويل مجرى المياه. فيصبح كل ما يتعلق بالمياه في معرض الصراع والأخذ والرد. وفي كل هذا لا نرى أن هناك ما يمكن تسميته بـ "الطبيعي" أو دورة مياه بمعزل عن المشاريع والصراعات السياسية الناتجة عنها. فكل ما تقع عليه يدا الإنسان يصبح طرفاً متورطاً في الصراع مهما كان جوهريه أو شكله. فكل شيء خاضع للإرادة الإنسانية ومتورط في التغيرات التي تصيب المجتمعات البشرية والعلاقات البينية بين هذه المجتمعات. فالحياد ليس مسألة ممكنة لأي شيء، فالطبيعة والبشر والعلاقة بينهما تحدد بشكل أو بآخر هذه الصراعات:

"إن تحريك المياه لمختلف الاستعمالات، في أماكن مختلفة، هو عبارة عن عملية تهيم عليها الصراعات، وكل نظام تقني-اجتماعي يعمل على تنظيم ونقل المياه (من خلال السدود، والأقنية، والأنابيب، إلخ) يظهر كيفية توزيع السلطة الاجتماعية في مجتمع/منطقة معين/ة".<sup>32</sup>

<sup>30</sup> Morris, B. (1993) Israel's Border Wars, 1949-1956 "Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War". Oxford University Press Inc., New York. pp. 363

<sup>31</sup> Dajani, M. (2020) Thirsty water carriers: the production of uneven waterscapes in Sahl al-Battuf. Contemporary Levant, 5(2), pp.97-112.

<sup>32</sup> Swyngedouw, E. (2009) The Political Economy and Political Ecology of the Hydro-Social Cycle. Journal of Contemporary Water Research & Education, 142, 56-60

لذا فإن الخيارات التي ستبناها الدول للتعامل مع مجرى المياه، أو محاولة تغيير مجرى المياه، تكشف لنا طبيعة الصراع بالمنطقة، وكيف تتوزع علاقات القوة والهيمنة بين الدول.

توالى المشاريع التي نظرت لنهر اليرموك ومياهه بمثابة هدف لها. إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية وعبر ممثلها "إريك جونستون" قدمت اقتراحاً لإقامة مشروع تحت اسم "الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن" والذي كان يهدف من خلاله أن يجمع الفرقاء. حيث تم تقديم اقتراح لأن يتجاوز الأعداء عداوتهم عبر مشروع اقتصادي ضخم لاستثمار روافد نهر الأردن والتي يقع من ضمنها نهر اليرموك. فهم تغاضوا عن كافة جوانب الصراع بين العرب وإسرائيل ورأوا له وجهاً واحداً وهو صراع سياسي، ولذلك فبالنسبة لهم فإنهم أرادوا أن يتجاوزوا السياسي عبر الاقتصادي. فلا الطبيعة ولا الإنسان يؤخذان بعين الاعتبار، بل تحقيق المصالح على حسابهما.

إلا أن الصراع لم يكن من الممكن تجاوزه حينها عبر هذا الاقتراح، لذا ورداً على الاقتراح الأمريكي لإعادة تجميع ما تم قطعه، قامت الأنظمة العربية بالدعوة إلى مؤتمر "القمة العربية الأولى" عام 1964. حيث كانت مياه نهر اليرموك أحد أبرز المواضيع التي تمت مناقشتها، فكل الأنظمة ترى أنها تحقق نجاحات كلما كانت مشاريعها أكبر وأكثر ضخامة، وجميعها لا ترى في الطبيعة والمجتمعات البشرية سوى مواضيع لهذه المشاريع، بغض النظر عن الفائدة الفعلية التي من الممكن أن يجنيها الناس، أو التأثيرات الممكنة عليهم وعلى حيواتهم.

لذا وفي سبيل مواجهة إسرائيل والسيطرة التي امتلكتها على منابع مياه نهر الأردن، والاحتكار شبه التام لإدارة مياهه. اتفقت مجموعة من الدول العربية على الرد على هذه الإجراءات عبر إنشاء سد يقوم بمنع مياه نهر اليرموك من الوصول إلى نهر الأردن، وبالتالي منع إسرائيل من الاستفادة من مياهه، وحصر هذه الاستفادة بكل من الأردن وسوريا.

تذكر إحدى القصص القرآنية أنه وفي لحظة ما من التاريخ كان هناك "حاكم عادل"، وأن هذا الحاكم الذي جاب الأرض من مشرقها لمغربها، التقى بأحد الأقوام الذين كانوا يعانون من هيمنة قوم آخرين أقوى منهم، ولنعم استمرار هذه الهيمنة قام هذا الحاكم العادل ببناء سد بين الفريقين لمنع الاعتداء، فكلمة "سد" باللغة العربية تعني المنع أو الرد، وبهذه القصة يقف السد مانعاً للظلم، ومؤشراً على إحقاق العدل. وعلى ما يبدو فإن تاريخ المنطقة في القرن العشرين أراد إعادة هذه الرمزية للسد.

لذا وعبر حملة دعائية موجهة "propaganda" تم تسويق مشروع بناء سد خالد بن الوليد، بأنه المشروع الذي يبرز الوحدة العربية في مواجهة الاستعمار ومشاريعه التي تستهدف المنطقة. وليس أشدّ دلالة على ذلك من اختيار اسم "خالد بن الوليد" القائد المسلم الذي هزم الصليبيين في بداية الإسلام لكي يكون السد على اسمه. وكجزء من هذه الحملة الدعائية أصبحت تسير الرحل المدرسية إلى موقع بناء السد. وفي إحدى المقابلات التي أجريناها في قرية حوارة تذكر الأستاذ هاشم غرايبة تلك الفترة، بأن المشروع أحيط بحملة دعائية ضخمة، فتم تسويقه كمشروع وحدوي سيقوم بتوفير المياه والرد على الإجراءات الإسرائيلية بتحويل مياه نهر الأردن، كما لم يخلُ تسويق المشروع من الإغراءات المادية، عبر توفيره فرص عمل لسكان المنطقة.

"أنا بتذكر لما كنت بالمدرسة كان موضوع سد خالد بن الوليد جديد ورحنا عليه رحلة بالمدرسة. وصاروا يشرحوننا عن السد وقد يش راح يكون مهم. وبتذكر إنه في ناس كثير من أبناء قريتي حوارة كانوا يشتغلوا بالسد".<sup>33</sup>

وقد تقرر أن يكون موقع بناء السد بين الجزء المحاذي لقرى عقربا وسحم والمخيبة الفوقا من الجانب الأردني، وما يقابلها من أراضي الجولان السوري. ولهذا الغرض قامت الحكومة الأردنية باستملاك آلاف الدونمات من سكان المنطقة مقابل تعويضات رمزية.

<sup>33</sup> هاشم غرايبة- قرية حوارة. مقابلة بتاريخ: 07/آذار/2021

وهنا تظهر هذه المشاريع بمظهرها الأكثر وضوحاً والمتعلق بحياة الناس، فالسكان المحليون لم يكونوا جزءاً من اتخاذ القرار، ولم يتم إشراكهم في تحديد الموقع المناسب لبناء السد، أو إن كانوا يرون به مشروعاً مناسباً أم لا. ف "المصلحة العليا" تتطلب منهم الموافقة والإذعان، فكيف تعترض على مشروع يقام من أجل مصلحة الأمة العربية. فيظهر السكان بمظهر الخاسر بكل الأحوال والظروف، فالمشاريع الاستعمارية تقسم أراضيهم وتسلبهم امتدادهم الطبيعي، المشاريع القومية تقوم بسلبهم أراضيهم لإقامة مشاريع ضخمة لن تعود عليهم بالضرورة بأثر إيجابي. ولا يخفى سكان المنطقة أن هذا المشروع لم يكن أمراً يرغبون به، بل هو ما أرغموا عليه، فمن يستطيع أن يقول للدولة لا، أو أن يرفض إطاعتها، والقيام بواجبه الوطني.

وفي المقابلات التي أجريناها وعندما كانت الأسئلة تتطرق لإوضوع السد، كان مفاجئاً حجم المعلومات التي ما زال السكان يمتلكونها حول المشروع، وكان شيئاً تحسه ولا يقال بأن هناك نوعاً من الأسف والحسرة عند تذكيرهم به، فكأنهم يقولون إنهم خسروا وخذعوا، فأما خسارتهم فتتمثل بالأراضي التي جردوا منها لبناء السد مقابل تعويضات رمزية، وأما الخديعة فكانت بتسويق وهم الوحدة والواجبة والانتصار، وهو الوهم الذي ما لبث أن ثبت عدم وجود أساس له، بل هو أحلام سوقت على أنها واقع. لذا، فسكان المنطقة لم يشعروا بالسعادة عند إقامة المشروع، كما أنهم لم يشعروا بها عند تجرعهم الهزيمة، فإذا كانت انتصارات الأنظمة السياسية تعود عليها وحدها بالإيجاب عادة، فإن هزائمها تشمل الجميع غالباً.

ويذكر أبو فراس، وهو أحد سكان قرية المخيبة الفوقا "الحمة الأردنية" والذي يبلغ من العمر 67 عاماً، تلك الفترة التي تم فيها المشروع ببناء السد، حيث أخبرنا عنها بالقول:

"بتذكر لما أجوا بدهم بينوا السد، وإنه اتفقوا 13 دولة عربية، ومن خلال الجامعة العربية أجوا بدهم بينوا السد. بس ما طول، يعني بال 67 وقف لما صارت الحرب. وكان في ناس من أهل البلد بشتغلوا بالسد. وحتى إنه بنولهم بيوت. السد كان راح يكون كبير كثير. والناس مش كلها انبسطت لأنه في ناس اخذوا أراضيها".<sup>34</sup>

وكما أخبرنا أبو فراس فإن هذا المشروع ما لبث أن وُثِد في مهده. ففي شهر حزيران العام 1967 نشبت حرب جديدة بالمنطقة، حيث قامت إسرائيل باحتلال أراضٍ جديدة ومن ضمنها الجولان السوري.

من الدهش عند زيارة المنطقة أنك تستطيع أن ترى أثر الصراع قائماً وشاخساً حتى هذه اللحظة، وكان كل شيء ترك بمثابة المحفز للذاكرة بأنه وفي هذه البقعة تحديداً حدث الصدام. وهو أمر غريب، فالأنظمة السياسية عادة تقوم بإنشاء نصب ومتاحف ومواقع لكي تكون شواهد على انتصاراتها، ولكي تكون بمثابة المعابد الحديثة التي تجذب الناس للإقرار بعظمتها، إلا أن موقع السد المفترض ما زال يحتوي على شواهد الدمار. فعند زيارة المنطقة تستطيع أن ترى كتلاً إسمنتية خاوية قائمة على طرف أحد الجبال، لا تبعث بالنفس سوى شعور بالإحباط أو بالخواء، ولدى سؤالنا عن ماهيتها جاءت الإجابة بأنها كانت السكنات التي بنيت للمهندسين المصريين الذين جاؤوا مع شركة المقاولين العرب لبناء السد. وبالرغم من أن سكان المنطقة أرادوا أن يحلوا الحياة مكان الخراب عبر استثمار هذه الكتل الإسمنتية الفارغة بمشاريع اقتصادية، أو مشاريع سكنية، إلا أن السلطات المحلية لم تسمح لهم بذلك، حيث قوبلت طلباتهم المتكررة إما بالتأجيل أو بالصمت المطبق. فعندها يسود الاستغراب مجدداً، ويظهر السؤال لماذا تُترك شواهد الخراب شاخصة في هذا الجزء من النهر؟ لماذا لا يُسمح بالحياة أن تتغلب على الموت؟

والمفاجأة الأخرى كانت أن هذا الموقع لم يزل يحتوي على إحدى الآليات التي جُلبت لوضع بناء السد للعمل به، وهي الآلية التي يمكن رؤيتها من بعيد ويبدو أن الطبيعة حاولت إخفاءها عبر غمرها بالتراب والحشائش التي نمت عليها على مدار أكثر من نصف قرن، إلا أن أجزاءً منها لم تزل من الممكن مشاهدتها بعد مرور كل هذه السنين.

هذه الشواهد التي ذكرناها هي آثار حرب العام 1967، أو ما تعرف بالنكسة. والتي اكتمل على إثرها تحويل نهر اليرموك إلى حاجزٍ حدودي. والتي أفضت إلى احتلال إسرائيل لمناطق من الجولان السوري، والذي يمثل منعطفاً جديداً في حياة سكان حوض اليرموك، كما سنبين تالياً.



رسمه ٣: بقايا ذاكرة سد خالد بن الوليد

## 4. 1967 - نهاية الثمانينيات "نزع النهر من صفته"

"من ال 67 وجاي كل إشي تغير".<sup>35</sup>

إن كان هنالك ما تم الاتفاق عليه بين كافة من تمت مقابلتهم في سياق هذه الدراسة والذين عايشوا الفترة التي سبقت حرب عام 1967، أو سمعوا عنها، فهو مقدار التغيير الذي حدث في المنطقة عموماً على إثر الهزيمة. "فكل شيء تغير" ولم يعد شيء على الصورة التي كان عليها سابقاً.

إن التغييرات التي حصلت على إثر حرب العام 1967، أدت إلى تغييرات كبيرة في التركيبة الاجتماعية في حوض اليرموك، فقد نزح العديد من الناس عن قراهم إبان الحرب وبعدها لعدة سنوات بسبب الخوف من الهجمات الإسرائيلية المتكررة على المنطقة، الذي أدى إلى أن يستقر بعضهم في المناطق التي نزحوا إليها، كما أن عملية تجريد السكان من ملكياتهم الزراعية لبناء سد "خالد بن الوليد" أدت إلى فقدانهم لمصدر دخلهم، والذي تسبب في عملية تراكم للأشخاص الباحثين عن عمل والذين باتوا عمالاً لا يملكون إلا قوتهم الجسدية لبيعها، والمحظوظون منهم استطاعوا أن يجدوا وظائف تؤمن لهم مصدراً للدخل يقتاتون عليه، أما البعض الآخر فانزلق إلى حياة الضنك ومحاولة الاستمرار عن طريق تحويلهم إلى "عمال زراعيين" لدى بعض ملاك الأراضي في المنطقة.

تمثل التغيير الأكبر في منطقة حوض اليرموك في اجتثاث الضفة الأخرى لنهر اليرموك بشكل كلي، حيث تم احتلال الجولان التي لطالما اعتبرت بمثابة الملجأ والمأوى لسكان المنطقة عندما تسوء الظروف الطبيعية. فسكان الحوض الذي يعون تلك المرحلة ذكروا جميعهم أنهم كانوا يرتحلون إلى مناطق الجولان لممارسة نشاطي الزراعة والرعي، وذلك لأن منطقة الجولان زاخرة بمصادر المياه، كما أن تربتها مميزة من حيث خصوبتها. وقد يخطر على بال المستمع لوصف الجولان بهذه الطريقة أن ذلك من قبيل المبالغة، أو أن ذلك من قبيل الحنين للماضي "Nostalgia". إلا أن المعطيات العلمية التي نحوزها اليوم تؤكد أن الجولان يعد المنطقة الأعلى تسجيلاً لمعدلات الهطول المطري ضمن المناطق التي تقع في حوض اليرموك، فيؤكد ذلك أن الخبرات العملية التي امتلكها سكان المنطقة كانت تتعامل مع معطيات الواقع حتى وإن لم يكن لديهم تلك السجلات العلمية.

"انا بعرف من أبوي، إنه كانوا يودو غنمهم بالربيع على الجولان إذا كان عندنا محل، لأنه الجولان خصب. فكانوا يودوا غنمهم وبقرهم على الجولان، يروحوا يعزبوا هناك. وكل العيلة تروح، حتى النساء تروح عشان تحلب وترعى، كانوا يروحوا ثلاث إلى أربع شهور. كانت علاقتهم بالجولان قوية. خاصة قري: كرسي، وقيق وتوفيق".<sup>36</sup>

ما حصل لنهر اليرموك بعد التحول الأخير، كان إرساؤه حداً بين الدول، فلم تقم مشاريع زراعية بالاعتماد على مياه نهر اليرموك في تلك الفترة. وأصبحت هناك حالة سكونية لم تسع دول الحوض للإخلال بتوازن القوى بينها. ولكن وبالرغم من أن نهر اليرموك كان نقطة معسكرة ونقطة مواجهة، إلا أن الوصول إلى نهر اليرموك ظل ممكناً بالنسبة لسكان المنطقة. فسكان القرى الواقعة على نهر اليرموك استمروا بممارسة الرعي قربه، كما أن سكان هذه القرى وبشكل خاص الذكور منهم كانوا يستطيعون ممارسة نشاطات ترفيهية كالسباحة وصيد الاسماك.

<sup>35</sup> أبو اللثي - قرية سحم الكفارات. مقابلة بتاريخ: 10 آذار/ 2021

<sup>36</sup> هاشم غرابية- قرية حوارة. مقابلة بتاريخ: 07 آذار/ 2021

وهذه الأنشطة الثلاثة التي كان يقوم بها سكان المنطقة مُنعوا من ممارستها ووجدوا من هذه العلاقة التي كانت تربطهم بالنهر في نهاية الثمانينيات.

"في ناس كانت تحط حلالها عند الشريعة، عشان نهر اليرموك لأنه المياه بتكون قريبة عليهم. فكانوا يأخذوا الحلال بالربيع لعند النهر ع أساس يأكل ويشرب. كانوا الناس يعزبوا هناك".<sup>37</sup>

إلا أن هذه التغييرات التي أصابت المنطقة بسبب الصراعات السياسية، والتي بالضرورة انعكست على علاقة السكان بالمياه بشكل عام ونهر اليرموك بشكل خاص، لم تكن هي التغييرات الوحيدة. فهذه الفترة بين منتصف الستينيات إلى منتصف الثمانينيات شهدت العديد من التغييرات على صعيد البنية التحتية لجمع ونقل المياه.<sup>38</sup> وإلى جانب هذه المشاريع الضخمة ظهرت حالة الهوس بالمياه الجوفية، فأصبحت هناك حمى البحث واستخراج المياه من باطن الأرض. فالياه التي كانت بمأمن عن يد الإنسان حتى تلك الفترة استطاع الوصول إليها بعد تطور الآلات التي زادت من قدرة الإنسان على استغلال الطبيعة المحيطة به. وكانت عملية الجنون الجماعي بما في باطن الأرض بتشجيع ورعاية من قبل الدولة التي أشرفت ونفذت الكثير من مشاريع الآبار الجوفية. فبالنسبة للدول التي تتشارك بالحوض فإنهم عثروا على مصدر للمياه غير شائك سياسياً كما هو الحال بالنسبة لنهر اليرموك. بالإضافة إلى أنه شكل قطاعاً استثمارياً فتح أبوابه أمام الأشخاص الباحثين عن مكان لاستثمار أموالهم وتوليد الأرباح. ويظهر حجم الاستنزاف للمياه الجوفية جليا اليوم، فكل البيانات تؤكد أن استخدام المياه الجوفية هو أضعاف ما هو مسموح به وأضعاف كميات المياه التي تعيد تزويد هذه الاحواض المائية. ولا يوجد دليل أكبر على استغلال المياه الجوفية بأوسع الطرق من أن الزراعة انتقلت من مواطن وجودها التاريخي إلى مناطق ذات شروط بيئية صعبة جداً، ولم توجد أو تزرع هذه المناطق الجديدة إلا بفعل وجود المياه الجوفية، وهذا الموضوع هو أحد أهم الإشكاليات على مستوى استنزاف مصادر المياه، وتطوير الطبيعة لأن تكون مصدراً لتراكم فائض القيمة، من دون إقامة أي اعتبار للأبعاد البيئية والتأثيرات البيئية الناتجة عن هذه التغييرات.

إلى جانب الكثافة الكبيرة في مد خطوط المياه إلى المنازل والبحث واستغلال المياه الجوفية، نجد أن هذه الفترة شهدت إنشاءً للعديد من السدود خاصة في الجانب السوري من الحوض، إذ أن أعداد السدود كانت تتزايد بشكل متسارع واستثنائي. فعشرات السدود تم بناؤها في تلك الفترة. وعدد من هذه السدود تم بناؤها على الأودية التي تقوم برفد نهر اليرموك بالمياه في مواسم هطول الأمطار، والذي أثر بطبيعة الحال على منسوب المياه التي تتدفق إلى النهر.

يساعدنا النظر إلى مشاريع البنية التحتية، التي يتم تبنيها وتنفيذها للتحكم بالمياه وتوجيهها لاختلاف الاستعمالات في أي مجتمع، بالكشف عن طبيعة هذا المجتمع، وعن كيفية توزيع علاقات القوة ومراكز السلطة في داخله.<sup>39</sup> ومن هنا فإن النظر إلى الفروقات على صعيد المشاريع المائية التي تم تنفيذها في كل من الأردن وسوريا، يكشف لنا الكثير عن هاتين الدولتين. وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاختلافات في قدرة الدولتين على التحكم في المياه يعود إلى التداخل بين ثلاث عوامل رئيسية، وهي: الشروط الجغرافية، والخيارات التقنية، والترتيبات السياسية-القانونية.<sup>40</sup> وإذا كانت الشروط الجغرافية لم تتشكل بفعل مراكز القوة/السلطة، فإن العاملين الآخرين يتكاملان ويتحدان بفعل مراكز القوة/السلطة هذه.

<sup>37</sup> إبراهيم الطويلة- قرية سحم الكفارات. مقابلة بتاريخ: 11 آذار/ 2021

<sup>38</sup> تظهر البيانات، أن ما يقارب 45% من خطوط المياه التي أوصلت المياه إلى البيوت تم إنجازها في السنوات الممتدة بين 1970-1989. للمزيد أنظر التقرير التالي: [https://openjicareport.jica.go.jp/pdf/12184818\\_01.pdf](https://openjicareport.jica.go.jp/pdf/12184818_01.pdf). الفصل الثالث، ص 16.

<sup>39</sup> Swyngedouw (2009) The Political Economy and Political Ecology of the Hydro-Social Cycle.

<sup>40</sup> Swyngedouw (2009) The Political Economy and Political Ecology of the Hydro-Social Cycle.

## 5. نهاية الثمانينيات - حتى يومنا هذا

تمثل الأعوام الأخيرة من عقد الثمانينيات المرحلة التي سيصبح نهر اليرموك فيها كما نعرفه اليوم جسماً مائياً تراه من بعيد لكنك لا تستطيع الاقتراب منه. نهر يمثل تاريخه في القرن العشرين تكثيفاً للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. فكل ما فيه يقوم كمشاهد على أزمات المنطقة المتراكمة والترابطة فيما بينها. وهنا يتبين لنا أن دراسة المياه أو الأحواض المائية في ضوء علاقتها بالبشر غير ممكنة من منظور هيدرولوجي فقط. فدراسة تحاول التعامل مع الماء كمركب من ذرات الأكسجين والهيدروجين ستترع عن الماء قيمته وعلاقته بالبشر. فمع تطور الوعي الإنساني لم يعد تغيير الإنسان للطبيعة شيئاً يحدث بمجرد وجوده، فالإنسان يحمل الطبيعة على خدمة أغراضه وأهدافه عبر التغييرات التي يقوم بها بالطبيعة ويسعى بشكل دائم لتحقيق أكبر قدر من السيطرة عليها. لذا فإن دراسة الماء من منظور هيدرولوجي معزول هي دراسة قاصرة، فلا يمكن أن ندرس الماء إلا من منظور اجتماعي-هيدرولوجي. يأخذ بعين الاعتبار كل التركيبات الاقتصادية والسياسية. وهو المنظور الوحيد الممكن لفهم علاقة الإنسان مع الطبيعة.

لذا ولفهم الحالة القائمة لنهر اليرموك يجب أن ندرك التفاعلات السياسية في نهاية العقد الثامن من القرن العشرين، ففي تلك الفترة شكّل نهر اليرموك مركزاً في العلاقات الدولية بين الكيانات السياسية التي تتشارك في نهر اليرموك، فمن ناحية توصل الأردن وسوريا إلى عقد اتفاقية بينهما لاستغلال مياه نهر اليرموك، وهي الاتفاقية التي تم التفاوض عليها لعشرات السنوات، وكانت في كل مرة تتوقف أو تتعطل بفعل التشابكات السياسية. ومن ناحية أخرى فإن الأردن كان يخوض مباحثات مع إسرائيل في سبيل التوصل إلى عقد اتفاقية سلام بين الطرفين، والذي أفضى إلى توقيع معاهدة وادي عربة في العام 1994 بين الطرفين. وقد كان لكلا الحدثين السياسييين تأثير جوهري على نهر اليرموك وعلى مياهه، وبالتالي انعكس ذلك بشكل تلقائي على العلاقة بين سكان المنطقة ونهر اليرموك، وحدد طبيعة التفاعل بينهما والتي فرضت من تلك اللحظة كأم واقع.

## 1.5 تحويل النهر من جسم طبيعي إلى جسد محرم

يفرق بعض الباحثين في اللغة العربية بين لفظي الجسم والجسد، وذلك بناء على أن الجسم هو الذي يحتوي على الحركة والروح، في مقابل الجسد الذي يشير إلى الجامد غير المتحرك، والذي لا يحتوي أو لا يملك روحاً، وبغض النظر عن الأبعاد الميتافيزيقية التي يحتويها هذا التفريق إلا أننا وجدنا في هذا التفريق تعبيراً يستطيع تلخيص التحول الذي أصاب نهر اليرموك والمياه فيه. حيث نستطيع القول إن النهر كجسم طبيعي حصلت عليه الكثير من التغييرات، فبعد أن كان امتداداً لجسم الإنسان وجزءاً من البيئة التي تدعم الحياة والنشاطات الإنسانية، أصبح جسداً محرم "Taboo" ومن يعتبر نفسه شجاعاً ويمتلك الجرأة للاقتراب مما هو محرم فإنه يعرض نفسه لتبعات هذا الفعل.

بالرغم من كل التغييرات التي أصابت شكل المنطقة في السنوات التي سبقت عقد التسعينيات، إلا أن هذه التغييرات كانت على ضفافه أكثر من كونها أصابت المياه التي تجري به. وكان السكان المحليون في المنطقة لم يزالوا يستطيعون الوصول إلى مياهه والاستفادة منها لأغراض محدودة. ولكن انطلاقاً من نهاية الثمانينيات سيقوم الجيش الأردني بتحويل نهر اليرموك إلى منطقة عسكرية مغلقة في معظم أجزائه، والقليل المتبقي سيكون الوصول إليه ممكناً فقط عبر المرور من العديد من النقاط

لذا فإن النظر إلى الوتيرة المختلفة في إنشاء السدود، في طرفي حوض اليرموك السوري والأردني، كخيار تقني لتجميع المياه وتوفيرها وتوجيهها لمختلف الاستخدامات، يكشف لنا أن مجرى المياه حدد مسار التنمية في كلا البلدين، والفئات التي استفادت من العملية التنموية. حيث شكلت السدود إحدى أهم مواقع التنمية الزراعية وقامت بدعم صغار ومتوسطي المزارعين، بينما لم تجر المياه، ولا التنمية في مسار داعم لهاتين الفئتين في الأردن. وهو ما سيتضح لدينا بشكل أكبر في الجزء الأخير من هذه الدراسة عندما نتناول موضوع سد الوحدة.

إلا أن الثابت والمشارك في كلا البلدين، أن الأبعاد الإيكولوجية لم تؤخذ بعين الاعتبار، ولم يُنظر إلى التأثيرات المحتملة لهذه المشاريع على المدى الطويل، كما أن هناك غياباً واضحاً لإشراك السكان في عملية اتخاذ القرار، أو إشراكهم في التخطيط للمشاريع المائية. وهو الأمر الذي لا يهدد الزراعة في المنطقة فقط، بل يهدد مصادر المياه وقدرتها على دعم الحياة البشرية في هذه المنطقة، إذا لم يتم اتخاذ مسارات مختلفة بشكل جذري بالتعامل مع مصادر المياه، والتعقيدات التي تحيط باستغلالها.

من الممكن القول أن الظرف السياسي الذي كان قائماً في الفترة الواقعة بين العام 1967 ونهاية ثمانينيات القرن العشرين قام بتجميد العلاقة بين سكان المنطقة ونهر اليرموك، فلم يعد من الممكن تجاوزه كونه أصبح حداً سياسياً واضحاً، لا يفصل بين كيانات سياسية وليدة بفعل الاستعمار فقط، فالسنين التي مضت أضفت نوعاً من الشرعية للكيانات التي تم استحداثها استعمارياً وخلقت نوعاً من التمايز فيما بينها. كما أن الصراع مع إسرائيل والتحالفات السياسية المختلفة التي قامت بالمنطقة، عمقت من الفصل بين ضفاف النهر، وساهمت في تعزيز وجوده كحد بين الدول. وإلى جانب ذلك، فإن المشاريع المشتركة التي اقترحت لاستغلال مياهه أصابها نوع من الجمود لعدة سنين وذلك أيضاً بسبب النزاعات والخلافات السياسية. لذا فإن هذه السنوات مثلت تعليقاً لقيمة نهر اليرموك. ليصبح منطقة تخدم كفعل "نهر" وهو الفعل الذي ذكرنا سابقاً أنه يعني الزجر، والتعنيف، والإقصاء. ليصبح النهر من تلك اللحظة فصاعداً بمثابة عنصر سياسي يخدم كحد ونظام. "river as a border and political order".

العسكرية التي ستقوم بتفتيش المركبات والأشخاص. وسيصبح الوصول إلى النهر مقيداً بصورة لم يسبق لها مثيل. كما أن المنطقة مكتظة بشكل فح بأبراج المراقبة العسكرية التي يمكنك أن تلمح عليها مختلف أنواع الأجهزة والمعدات الموجودة لمراقبة ورصد كل التحركات التي تجري في المنطقة.

هناك مفارقتان في عملية التحويل التي أصابت نهر اليرموك، فالنهر لم يكن مراقباً ومقيداً ومعسكراً بهذا الشكل طوال سنوات الصراع مع إسرائيل، حتى في السنوات التي كان فيها نقطة للاشتباك. فيظهر أن السلام بحاجة إلى السلاح والجيش، وتحريم الاقتراب من النهر أكثر مما كانت تتطلبه الحرب. والمفارقة الثانية، أن عسكرة وتقييد الوصول إليه ستكون أشد وأكثر حرصاً من قبل الجانب الأردني منها بالجانب الإسرائيلي. وهنا تكمن أكثر أشكال انتزاع الناس من بيئتها، وامتدادها الطبيعي، وضوحاً، وفرضاً.

يصف سكان المنطقة والمزارعون الذين لديهم ملكيات زراعية فيها الإجراءات التي تم اتخاذها بأنها مبالغ بها وبأنه تم تحويل المنطقة من مكان يمكن استثماره والاستفادة منه إلى هاجس أمني، وهو الأمر الذي يتماشى مع تحويل النهر إلى جسد حدودي. ومع أن النهر هو جسد حدودي للأردن كما هو لبقية الدول الأخرى التي تقع على ضفاف النهر، إلا أن التعامل مع النهر كهاجس أمني لا ينطبق إلا على الأردن كما يري الدكتور ليث الروسان، وهو أحد المختصين بأنظمة الري، وصاحب حيازات زراعية متعددة على أطراف نهر اليرموك، ففي تعليقه على العسكرة التي يحاط بها نهر اليرموك من الجانب الأردني، عبّر، وبشكل يعكس واقع النهر القائم، ما يعنيه أن تكون صاحب أرض على نهر اليرموك.

"دائماً الهاجس تبع الأردن هو الأمن، وأنه حماية الحدود، ومنع التهريب. يعني على الجانب الآخر (الإسرائيلي) بزغوا اللي بدهم اياه، وبسحبوا اللي بدهم اياها. طيب استثمار الأراضي بده تشريعات ودعم. طيب إذا الأمن، ما هي الطرف الثاني سايبينهم يزرعوا ويعملوا اللي بدهم اياه، طيب على الأقل خليتي مثلهم أنا. يعني قاعدين بسحبوا اللي وبستعملوها ليش احنا ما نسوي مثلهم على الأقل".<sup>41</sup>

أفرزت هذه الحالة الجديدة للنهر العديد من المعوقات والتحديات التي تقف في مواجهة سكان المنطقة، ولم يقتصر تأثير هذه الحالة الجديدة للنهر على الزراعة فقط، بل طالت كافة أشكال النشاط الإنساني في تلك البقعة من الأرض. ففي منطقة تعد مصادر المياه فيها بكافة أشكالها قليلة، والمياه السطحية بشكل خاص محدودة جداً، تم منع الناس من التمتع بهذه المصادر المحدودة، فأحد سكان قرية الحمة أجابنا عندما سألناه عن ذكرياته قبل التقييد القائم على نهر اليرموك، بأنه يمتلك ذكريات عن أيام كانت هي الأجمل في حياته، حيث كان سكان المنطقة يستطيعون السباحة في النهر والتمتع بمياهه، أما في الوقت الحاضر فإن هذا الشيء غير ممكن لأنهم ممنوعون من استخدامه.

"أنا عندي كثير ذكريات عن النهر، كنا زمان نزل عالنهر نسبح، ونصيد سمك، أما هسا بتقدرش لأنه ممنوع. حتى الاولاد الصغار ممنوع ينزلوا".<sup>42</sup>

ولنوضح الصورة بشكل أفضل لما يعنيه تجاوز المحظور والممنوع، فإنه في إحدى الجولات التي قمنا بها مع سكان المنطقة، قمنا بمرافقة أحد الأشخاص الذي يعمل بالرعي في قرية سحم، وكان الهدف من هذه الجولة أن نرى على أرض الواقع ما يعنيه هذا النشاط والصعوبات التي تواجه الأشخاص الذين يقومون به، ومن ضمن الجولة وقفنا على إحدى الهضاب المطلة على نهر اليرموك، وأخبرنا الراعي أنهم بالسابق اعتادوا في فترات معينة بفصل الصيف وعندما تقل المياه في الينابيع الموجودة بالمنطقة الذهاب إلى نهر اليرموك لكي يقوموا بسقاية الماشية من مياه النهر.

<sup>41</sup> الدكتور ليث الروسان - مالك أراض زراعية في قرى اللخبية والعديسة. مقابلة بتاريخ: 02/نيسان/2021  
<sup>42</sup> أبو جواد - قرية اللخبية الفوقا (الحمة الأردنية). مقابلة بتاريخ: 09/آذار/2021

وهو الأمر الذي لم يعد ممكناً بعد تقييد النزول إلى النهر في نهاية الثمانينيات، وأخبرنا بحادثة حصلت معه لمرة واحدة عندما تخطى الحد المسموح له بالاقتراب من النهر.

"كنا نازلين نرعى بالغنم والماعز اللي معانا، ومكنش في كثير عشب بالمنطقة اللي بنروح عليها بالعادة، فنزلنا لمكان أقرب لنهر اليرموك من اللي بالعادة، إحنأ عارفين أنه ممنوع بس كان لازم الحلال يوكل. فلما قربنا على تل بطل على الشريعة، إيه ولا الجيش بطخ علينا، يعني هو طخ على الأرض جنبنا. واحنا فهمنا، ودغري أخيلنا المنطقة، ورجعنا طلعلنا لقوق بعيد عن النهر"<sup>43</sup>

لذا لا تبدو المخاطرة في تحدي أوامر السلطة ممكنة، بل هو أمر من الممكن أن يعرض حياة من يتجرأ على القيام بهذا التحدي للخطر. إلا أن هذه الإجراءات الجديدة سوف يقابلها إصرار من قبل سكان المنطقة على إعادة الاتصال مع امتداد أجسامهم. فبعد منعهم من التواصل مع النهر بشكل طبيعي والوصول إليه لممارسة النشاطات المحدودة التي اعتادوا على ممارستها، سيقوم المنع بدفع السكان للمطالبة بحقوقهم، والمطالبة باستعادة أراضيهم التي جردوا منها في الستينيات لأجل بناء سد خالد بن الوليد. وكانت حجة السكان تقوم على مسألتين، الأولى وهي أن الأرض استمكنت لبناء السد، وبما أن السد لم يتم إنشاؤه، فالأولى أن يستعيد أصحاب الأرض أراضيهم. والحجة الثانية، هي أن الجانب الآخر - كما يفضل السكان تسميته عوضاً عن استعمال كلمة إسرائيل - يقوم باستغلال الأراضي الواقعة على النهر، فلماذا هو حلال عليهم حرام علينا؟ وقد أدى هذا الضغط المستمر أخيراً إلى السماح لبعض سكان القرى بالعودة إلى زراعة أراضيهم في نهاية التسعينيات.

لا تخلو هذه العودة بغرض الاستفادة من مجموعة من الأراضي الواقعة على نهر اليرموك من تعقيدات وعلاقات قوة على عدة مستويات، لا يمكن التوسع بها هنا، ولكن لا بد من ذكرها وإبقائها في الأذهان. فالعودة إلى الزراعة على النهر كانت محكومة بعاملين أساسيين: يتمثل العامل الأول، بأنها كانت بهدف إنشاء زراعة مروية، وبما أن الزراعة على النهر لم تكن واسعة الانتشار بالسابق، لأن الأرض غير مهيأة وبحاجة للاستصلاح، فإنه لم يكن بمقدور جميع السكان الذين كانوا يمتلكون أراضي لهم سابقاً على النهر أن يوفروا المبالغ التي يحتاجها استصلاح هذه الأراضي من استئجار الآليات الكبيرة لتنظيف الأرض من الحجارة، أو لشراء الآلات التي ستقوم بسحب مياه النهر إلى الأرض.

"طبعاً لما رجعت الناس بدها تزرع أراضيها، كان لازم يستصلحوها، فنزل جرافات على الأراضي عشان تخليها مستوية، وكان الحجارة معيبة الأرض والحجارة كبيرة كثير كانت. ومش كل الناس كانت بتقدر ترجع تزرع لأنه الموضوع كان مكلف أنك تدفع للجرافات، وكمان كان الواحد لازم يحصل على تصريح من الاستخبارات العسكرية. بس في ناس قامت بهاي الإجراءات"<sup>44</sup>

أما العامل الآخر الذي حكم هذه العودة، فهو عدم تساوي المجتمعات في قوتها وقدرتها على إقناع/ إخضاع السلطة، ففي مشروع بناء السد تم استملاك أراضٍ لثلاث قرى تقع على نهر اليرموك وهي عقربا، وسحم، واللخبية الفوقا. ومع عدم وجود تكتلات للمزارعين بوصفهم مزارعين، فإن التكتلات التي كانت متاحة أمام الناس للضغط على السلطة تمثلت بالبنية التقليدية للعشائر، أو بتحركاتهم كمناطق. لذلك وبينما عاد من استطاع مادياً من أهالي عقربا وسحم، فإن أهالي الحمة لم يستطيعوا العودة لزراعة أراضيهم، وذلك رغم مطالباتهم المتكررة للسماح لهم بذلك. وليس أدل على هذه العلاقة من تعليق لأحد سكان الحمة. فهو يقول:

<sup>43</sup> محمود - قرية سحم الكفارات. 11/نيسان/2021  
<sup>44</sup> إبراهيم الطويلة - قرية سحم الكفارات. مقابلة بتاريخ: 11/آذار/2021

كما أن النساء والأطفال ممنوعون من الوصول إلى تلك المنطقة. كما أن من يريد زيارة المكان من غير النساء والأطفال يجب أن يكون أردنياً ويجب أن يكون برفقة أحد أصحاب الأراضي على النهر. كما أن أصحاب الأراضي يجب أن يتحركوا في أراضيهم بطريقة هادئة، والأهم والأكثر شذوذاً، هو أن لمس مياه النهر محرم، ومن يتجرأ على القيام بذلك فإنه يعرض نفسه إلى تبعات خطيرة أحياناً.

وفي سبيل فهم هذه العلاقة الجديدة بين سكان المنطقة والنهر، توجهنا هذه المرة إلى فئة الناس الأصغر عمراً. حيث قابلنا الشاب "أبو عمر" والذي يبلغ من العمر 25 عاماً، وهو إلى جانب عمله في محل الخضروات الذي يملكه والده، يقوم بمساعدة والده وأخيه في المزرعة التي يملكونها على نهر اليرموك. وكان من ضمن الأسئلة سؤال حول ما يعرفه عن الاختلاف في علاقة سكان المنطقة مع نهر اليرموك بين الجيل الشاب والجيل الأكبر سناً، وهو الأمر الذي بينه مجد بأفضل صورة بالكلمات التالية:

"طبعاً النزلة عالنهر مقيدة كثير مش دايماً بتقدر تنزل. يعني البس -القط- إذا بتحرك بلقطوه. في أبراج مراقبة لأصغر حركة بتراقب النهر. يعني إذا بتكرض بالمزرعة دقيقتين، بكاب "pickup truck" الرد السريع بكون عندك. يعني أي حركة مش طبيعية مراقبة. يعني أهلينا زمان كانوا ينزلوا عالنهر عشان يرفعوا عالنهر، اللي عنده غنم وبقر، كان يروح يرفع هناك.

احنا بالمزرعة قبل فترة البريش اللي بالي واللي هو واصل عالمتور فلت. فرحت ركاض عالبريش عشان أرجع أركبه، ولا بكب الجيش قات عالزراعة بين الشجر وحتى انه كسر شجر بطريقه عشان نزلت عالنهر، مع إنه في كاميرات. خص نص المنطقة اللي إحنا فيها كثير مراقبة. يعني إذا شفت حركة غريبة لازم تبلغ الجيش. طبعاً، حتى لو عندك أرض عالنهر بتقدرش تنزل أنت وعيلتك عليها، يعني زمان كانت النسوان مسموح تنزل عالنهر، بس بعدين منعوهن ينزلن. لأنه النسوان ما بقدرش يفتشوهن، أما إحنا فتفتيش كامل من الساس للراس. وكمان أي حدا من جنسيات ثانية ممنوع ينزل. يعني الأردني ويلا يلا يقدر ينزل، يعني اللي إله مزرعة معه تصريح بسع خمس أشخاص مع صاحب المزرعة. طبعاً أنت عندك 20 دونم ولا عندك ثلاثة دونم بس مسموح لك خمس أشخاص مع صاحب المزرعة. طبعاً اللي بنزل كله تفتيش كامل للمزارعين وللسيارة. وطبعاً البيت ممنوع، أنت عال 3 ونص لازم تكون طالع، بالصيف ممكن يمددوها للساعة".<sup>46</sup>

يتبين من كلام "أبو عمر" أن العلاقة مع النهر أصبحت علاقة متوترة شائكة. فهناك حالة دائمة من التوتر الأمني، إذ يجب على كل عاقل أن يشوب علاقته بالنهر الحذر واليقظة من ارتكاب أي فعل غير محسوب. وهذا التغيير عني الكثير على حياة سكان المنطقة. خصوصاً بين الأجيال التي تقطن المنطقة. والتي تخبرك الكثير عن سيرة حياة نهر اليرموك في القرن العشرين.

كما تبين من خلال المقابلات العديدة التي أجريناها مع أشخاص يمتلكون أراضي بمحاذاة نهر اليرموك أن هناك مجموعة من الشروط التي تحدد شكل الزراعة الحالي ومستقبلها على النهر. فأولاً: هناك محدودية تتعلق بشكل الاستثمار للأرض، فلا يوجد شكل علاقة ملكية قانونية واضح، فكما أشرنا فإن الأراضي التي تتم الزراعة فيها الآن هي أراض تم استملاكها من قبل الدولة، وعندما عاد السكان لزراعتها لم يعودوا بصيغة قانونية واضحة، فلا سندات ملكية للأراضي التي يزرعونها، وإنما هناك اتفاقات داخلية معترف بها وبشرعيتها، وعملية انتقال الأرض بين الملاك تتم عبر أوراق تكتب لدى المحامين والتي تشكل نوعاً من البديل عن سندات الملكية. وثانياً: فإن قطع الأراضي المستثمرة صغيرة نسبياً، تتراوح مساحتها بين 3 و12 دونماً لكل شخص. وأخيراً: فإن عدم وجود جمعيات زراعية ذات تنظيم صلب، فالجمعيات القائمة هي جمعيات تسعى إلى التسويق وشكل من مراكمة الأرباح لمؤسسها أو مؤسسيتها، أكثر من كونها نمطاً من الجمعيات التي تضم مزارعين متساوين. وبالتالي فإن هذا الشكل من الشروط لا يشكل بأي حال من الأحوال نمطاً من الزراعة يمكن التعويل عليه اقتصادياً، ولا يشكل ولا يدعم نمط المزارع الدائم، وإنما هناك نوع من المزارع المؤقت.

<sup>46</sup> أبو عمر - قرية سحم الكفارات. مقابلة بتاريخ: 08/آذار/2021

"عمامي وأبوي كان إلهم أراضي حوالي 20 دونم. بس أهل البلد مقدرش يرجعوا يزرعوا هناك. بس أهل سحم رجعوا يزرعوا أراضي، عن طريق القوة، يعني رجعوا على الأرض، وصار أمر واقع. أما الناس هون مسخمة، وعندها خوف. يعني سحم فيها عشائر كبيرة وبتوقف مع بعض. أما عنا هون الناس جاهلة، احنا يمكن بس بآخر 5 سنوات صار عنا في ناس دارسة ومتعلمين وبالجامعات. يعني من جديد صرنا نوقف بوجههم. أيام أبوي أغلب الناس كانت بالجيش، ولا تكون عسكري بتقدرش تطالب أو تشارك بالاحتجاجات. يعني مثلاً، احنا عمرنا ما كان عنا نائب"<sup>45</sup>

بالرغم من هذه التعقيدات وكما أسلفنا الذكر، فإن الناس فرضت العودة لزراعة أراضيها. وستمثل هذه العودة نظرة جديدة كلياً للنهر من قبل السكان المحليين. فلم يعد النهر امتداداً طبيعياً لهم، ولم يعد الوصول إلى النهر يمثل لجوءاً إلى الطبيعة للرعي، أو لصيد السمك، أو للسباحة. فلم يعد متنفساً، وإنما عبارة عن جسم معسكر كل خطوة فيه تخضع للرقابة والتقييد، وكل شخص يسمح له بالوصول إلى نقطة تماس مع النهر سيكون مسجلاً، مع قصر الامكانية على الأجساد التي يمكن إخضاعها للرقابة السلطوية بأكثر أشكالها انتهاكاً، ولذا تم استبعاد الأجساد التي يصعب إخضاعها لهذه الرقابة.

## 2.5 نهر جديد، جيل جديد (إنك لا تعود إلى النهر نفسه مرتين)

جاء تعليق الفيلسوف اليوناني هرقليطس "أنك لا تستحم بالنهر نفسه مرتين" كمحاولة لتلخيص نظريته للعالم بأنه في حالة حركة وتغير دائم. إلا أن هذا التغيير لم يصب النهر والناس فقط، بل أصاب طبيعة العلاقة التي تجمعهما. فمع أن عودتهم إلى الزراعة تمثل عودة إلى رابط فقد مع نهر اليرموك، إلا أنه، لا الناس ولا النهر على حالهم. مما خلق علاقة جديدة بين السكان والنهر، ومع أنها في هذه المرة أكثر التصاقاً مما كانت عليه في الفترة التي سبقت نهاية الثمانينيات، إلا أن عودة السكان للزراعة على نهر اليرموك بوصفه نشاطاً أكثر ديمومة وأكثر قرباً لا يعكس لعلاقة أقل اغتراباً مع النهر بوصفه جسماً طبيعياً. فالعلاقة الحالية مع النهر، خصوصاً من قبل الجيل الجديد الذي لا يعرف علاقة أخرى مع النهر غير العلاقة القائمة حالياً. فإذا كان يفرض على الجيل القديم والذي يشارك في عملية الزراعة على نهر اليرموك حالياً علاقة جديدة مع النهر إلا أن للماضي والذاكرة جزءاً من تشكيل هذه العلاقة لم يزل قائماً، وهو الشيء غير الوجود بعلاقة الجيل الجديد. وهو أمر من اليسير استشعاره في المقابلات مع أشخاص من أجيال مختلفة من سكان المنطقة.

لذا ولدت علاقة مركبة مع النهر، فمع التغييرات التي أصابت النهر في العقود الأخيرة (من كونه حداً غير فاصل، إلى كونه منطقة مواجهة، ومن ثم سلب النهر من ضفافه وأكتمال تحويله إلى حد بين الدول، وما تبعه من تحويله إلى جسد محرم) لم يعد النهر، هذا الجسم المائي الطبيعي، يمثل امتداداً غير عضوي لجسم إنسان تلك المنطقة، ولم يعد ملجأ لسكان المنطقة في حالات القحط. فأصبحت كل نشاطات الإنسان في المنطقة مقيدة ومحكومة باعتبارات أمنية من المحرم السؤال عنها، ويجب فقط تفهمها والإذعان لها صاغرين. فمع أن هناك مجموعات عادت للاستفادة من الأرض وزراعتها، إلا أن هذا النشاط الوحيد المسموح على نهر اليرموك مقيد إلى أبعد الدرجات. وهذا كان الشرط الأساسي لعودة الناس لزراعة أراضيهم، فمن يريد أن يزرع أرضاً على النهر يجب أن يستخرج تصريحاً من الاستخبارات العسكرية، ويسمح له بالتواجد في تلك الأراضي خلال أيام الأسبوع في ساعات النهار.

<sup>45</sup> أبو جواد - قرية اللخبية الفوقا (الحمة الأردنية). مقابلة بتاريخ: 09/آذار/2021

وبالتالي فإن هذه الشروط إذا ما جمعناها مع الشروط التي وضعت من قبل الجيش بأن الذي يستطيع الوصول إلى هذه المنطقة يجب أن يكون من حملة الجنسية الأردنية، سوف نرى أن هذه الزراعة عبارة عن تنفيس لأزمة ولا تشكل توجهاً جدياً لقطاع اقتصادي. كما أن هذا النمط أفضى إلى نشوء نمط من العمالة الزراعية الموسمية المؤقتة وهي عمالة محلية من القرية ذاتها أو بأبعد تقدير من القرى المحيطة، فكما أخبرنا "أبو عمر":

"طبعاً، إحنا بنجيب عمال بس هم من الشباب صحابنا العاطلين عن العمل. اللي يشتغلوش ولا بقروا، وفي أخوي وأبوي هم اللي بدلوهم كيف يعملوا".<sup>47</sup>

وهذا بشكل واضح جعل من الزراعة ليست خياراً وإنما هو الخيار، أو إن شئتاً يمكن وصفها بأنها أيضاً متنفس مؤقت لأطنان العمالة المكدسة، وهنا لا يصبح القليل الدائم خيراً من الكثير المنقطع، لأنه في هذه الحالة قليل ومنقطع. نمط من العمل الذي لا يسمح بتراكم الخبرات، ولا بالتقدم العملي في هذا المجال. وهو بذلك، لا يراكم ولا يؤدي إلى تشكيل قطاع اقتصادي/زراعي متين، يمكن التعويل عليه أو على تقدمه.

إننا نستطيع أن نرى حالة من الاغتراب المركز في العمال الذين يعملون بالزراعة في تلك المنطقة، فبعد دخول الدولة وعمليات تجريد الملكية عبر العديد من الأسباب، تحول سكان المنطقة الذين كان أجدادهم يحيون نمطاً من الاكتفاء الذاتي المعتمد على نشاط الزراعة بشكل أساسي والرعي بشكل ثانوي، إلا أن هذين النشاطين البسيطين من الإنتاج كانا يحققان نمطاً من الإنتاج البسيط الذين كان يكفي، إلا أن تعقيد الحياة الذي حصل بعد خضوع كل شيء لاقتصاد السوق ترك الجزء الأكبر من الأشخاص فريسة لمقتضيات السوق، والذي عني أنهم قد تحولوا إلى عمال، والذين بطبيعة كونهم عمالاً، يعيشون حياة يكتنف الاغتراب كل أجزائها، فنتاج عملهم منزوع منهم، ولا يشعرون بأي شكل من أشكال الترابط والذي يعني أنهم مغتربون عن بعضهم البعض. فسابقاً عندما كانت الأجيال السابقة تعيش مكتفية ذاتياً من عملها، لم تكن تدخل في علاقة عدائية مع هذا النتاج، ولكن في ظل نمط الإنتاج الحالي فإن ما ينتجه العمال لا ينتمي إليهم، ويدخل معهم في علاقة عدائية فما ينتجونها غالباً لا يستطيعون شرائه. فهم ينتجون لغيرهم، ويجردون أنفسهم من إمكانية شراء ما ينتجونه.

## 1.2.5 الآلة وتسليح النهر

كنا قد ذكرنا سابقاً أن الزراعة التي كانت سائدة تاريخياً في حوض اليرموك هي نوع من الزراعة الموسمية البعلية، أي تلك التي تعتمد على مياه الأمطار، وأن الزراعة المروية كانت موجودة بشكل محدود في المناطق القريبة من ينابيع المياه. ويتفق الباحثون على أن الزراعة المروية شهدت تطوراً كبيراً في منطقة غور الأردن في نهايات القرن التاسع عشر والذي يعدّ جزءاً منه، المنطقة الجنوبية من حوض اليرموك. وقد شهدت قرية العدسية مركزاً لعملية التطور الزراعية، ذلك أن الحاكم العثماني في تلك المنطقة استفاد من مهاجرين من عدة أماكن لاستثمار تلك المنطقة والزراعة بها، ويعدّ قدوم البهائيين أحد العلامات المميزة التي أثرت في تلك المنطقة، فتلك الفترة شهدت أولى الاهتمامات بمياه نهر اليرموك بهدف تطوير المنطقة زراعياً عبر استبدال أنواع متعددة من طرق الري وهي الأساليب التي تميز بها البهائيون. وتجب الإشارة أيضاً إلى أن جميع الرحالة الذي مروا من منطقة الخيبة عبروا عن إعجابهم بخصوبتها وبشكل خاص بأشجار النخيل التي كانت سائدة في تلك المنطقة، والتي نستطيع رؤيتها في الصور القديمة للمنطقة، والتي لا يمكن الآن إلا التحسر على ما أصابها، فهي في غالبها

انتزعت للعديد من الأسباب كالتوسع العمراني والمشاريع السياحية التي قامت بالمنطقة، وهو أحد المواضيع التي يجب تسليط الضوء عليها في أي دراسات قادمة عن تلك المنطقة، لدراسة حجم التغيير الإيكولوجي الذي حدث فيها.

لذا فإن العودة لزراعة ضفاف نهر اليرموك يظهر وكأنه إعادة اتصال مع مشروع بدأ لتطوير المنطقة زراعياً قبل ذلك بأكثر من قرن من الزمن، إلا أن هذه المرة سيتوسط العلاقة بين الإنسان والأرض عنصرٌ جديد، عنصر سوف يفرض علاقات جديدة ما بين الإنسان والطبيعة بما تشمله من أرض ومياه والتي ستؤثر في كليهما، وما نقصده هو توسط الآلة، العمل الليت المتجسد في شكل خراطيم ومضخات المياه التي تقوم بسحب المياه من مجرى النهر لري الأراضي التي تتم زراعتها على نهر اليرموك. وهذه العلاقة الجديدة ستبدو واضحة في كلام الجيل الجديد من سكان المنطقة مع نهر اليرموك.

حيث تحولت العلاقة بين الأجيال من كون النهر مكاناً لتفاعل الإنسان مع محيطه الطبيعي، إلى كونه مصدراً للماء. فإذا كان لعسكرة النهر النتيجة المتمثلة بقطع التواصل العفوي مع النهر، فإن الآلة، بتوسطها للعلاقة بين الإنسان والنهر، حولت التفاعل بين الإنسان والطبيعة إلى علاقة باردة، قائمة على مقدار الاستفادة منه كمصدر للمياه. علاقة، بالغالب تحكمها حسابات المصلحة، وإخراج أكبر فائض للقيمة.<sup>48</sup> وكان الذي يحصل يتمثل بتفكير سكان المنطقة، بأنه إذا كنا لا نستطيع أن نقيم علاقة مباشرة مع النهر كما فعل آباؤنا، فلنقم إذاً، باستغلاله كمصدر للماء.

"إحنا بنسقي الشجر من مياه نهر اليرموك، وبنوصل المي عن طريق الماتورات. أغلب الماتورات طبعاً هندية ويابانية. وطبعاً السقاية بتستهلك كثير بنزين. وزى ما حكتلك السقاية بتصير من شهر 3 لشهر 9 والسقاية بتضمن موضوع عملية السماد، يعني السماد بنخلط بالي. أو ببعض الأحيان ممكن ترش السماد على الشجر ... المي اللي بنسقيها هي من النهر وإحنا بندفعش مقابل لاستخدامها .... طبعاً النهر مستواه بتغير، لأنه المي بتحكموا فيها عن طريق سد الوحدة. مرات بتصير بالشتوية إنه المي بتكون قوية كثير ويكون منسوبها عالي فممكن تغرق الشجر، طبعاً إذا الشجر كان صغير بنضر كثير لأنه بروح كله مع المي. وفي حال كان الشجر كبير، لما يفيض النهر بطبع معاه طين ووسخ، وبهاي الحالة يكون لازم ترجع وتنظف الشجر وحوالين الشجر. بس كمان بصير في مشكلة إذا مستوى المي نزل كثير، لأنه وقتها الحجارة اللي بالنهر بتبين ويتصير لما تسقي الشجر يطلع الوسخ والحصى مع المي واللي كمان بضر الشجر. بس عادة لما تخف المي كثير هم بفتحوا السد فبصير في مي أكثر".<sup>49</sup>

لا يجب هنا أن نظن أن العلاقة مع الطبيعة والتفاعل معها، وهنا العلاقة والتفاعل مع النهر، محكومة بشكل إرادي، بمعنى أن الناس تختار طبيعة العلاقة مع النهر، بل هي محكومة بشكل النشاط الذي يجمعك بهذه الطبيعة "فليس وعي البشر هو الذي يحدد وجودهم، بل على العكس، فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم".<sup>50</sup> فإذا كنت تزور المنطقة كسائح لا تبني نفس العلاقة مع المكان كساكن للمنطقة. ومن هنا فإن التغيير في علاقة الأجيال التي تقطن المنطقة مع نهر اليرموك هي محكومة بطبيعة حياتهم ونمطها، وشكل الأنشطة التي يقومون بها، وفي عالم اليوم فإن الآلة تتوسط علاقتنا بالطبيعة، وأصبحنا لا نعرف علاقة مع الطبيعة إلا من خلالها ولهذا انعكاس مباشر على علاقتنا بالطبيعة تقوم على الاغتراب، فالطبيعة لطالما كانت موطن نشاط الإنسان الطبيعي وموضعاً لعمله، إلا أن العلاقة معها بتوسط الآلة أحدثت نوعاً من الشرخ بالعلاقة معها، صدعاً لا يمكن رأيه. قام ويقوم بتحويل علاقتنا مع كل ما هو طبيعي إلى علاقة باردة قائمة على التبضيع محكومة بنظرة من الاستغلال والرغبة في السيطرة عليها بشكل أكبر.

<sup>48</sup> Swyngeudow, E. (2006) Circulations and metabolisms: (Hybrid) Natures and (Cyborg) cities, Science as Culture, 15:2, 105-121

<sup>49</sup> أبو عمر - قرية سحم الكفارات. مقابلة بتاريخ: 08/آذار/2021

<sup>50</sup> Marx, K. (1859) A Contribution to the Critique of Political Economy. E-book.

فرضت على سكان المنطقة ضمن الخيارات الضيقة التي أتاحت لهم ضمن كل التغيرات التي طرأت على النهر بما يتخللها من علاقات سياسية وعلاقات قوة تحكم المنطقة ككل. فهم وإن كانوا أقل الفاعلين قدرة على التأثير، إلا أن هذا لا يعني أنهم لا يغيرون في شكل المنطقة والتي بتفاعلهم معها تنعكس عليهم وعلى شروط أو ظروف حياتهم. فالعمل هو المبتدأ والإنسان يتشكل عبره كخبر، والذي بدوره يعيد صياغة المبتدأ. وضمن هذه المساحة وجدت علاقة جديدة نرى أن حلقات تغيرها مع نهر اليرموك تكتمل وتترابط، ونرى سكان المنطقة كجزء من الحالة العامة للبشرية لا بشكلها الخاص. فنهر اليرموك تغير إلى الأبد، أصبح بالنسبة للمزارعين مجرد مصدر للماء.

من الممكن أن نرى أن هناك شرهاً في التعامل مع مياه نهر اليرموك، وهذا الشره يتجلى في الاستغلال المبالغ فيه "overexploitation" للمياه في الزراعة. فالزراعة على ضفاف نهر اليرموك لا تنظر إلى المياه إلا كمصدر لمراكمة فائض القيمة بغض النظر عن مآلات هذا الاستغلال للمياه على المدى الطويل، وهنا يظهر لدينا حلقة استغلال المياه - مع عدم تساوي الأطراف في هذا الاستغلال - على أنها مشكلة من عدة أطراف تقوم بالنظر للمياه كهدف لتحويل مجراها، كل طرف لمصلحته الشخصية بغض النظر عن مستقبل المياه وبغض النظر عن الحاجة الفعلية للمنتجات الصادرة عن هذا الاستغلال وبغض النظر عن حاجة الأطراف الأخرى. فالمزارع لا ينظر إلى حاجة السكان في مناطق أخرى للمياه من أجل الشرب، فالنزعة لحماية المصلحة الشخصية تطفى على الحاجة الملحة لأطراف أخرى لهذه المياه، لا لإنتاج فائض قيمة، بل لسد حاجة أساسية للمياه.

هنا وجد سكان المنطقة ضالته في أشجار الجوافة بشكل رئيسي بالإضافة إلى أنواع أخرى من أشجار الفواكه الأقل انتشاراً مثل اللنج وبعض أشجار اللوزيات. وبالطبع فإن القصد كان تصدير هذه البضاعة المربحة إلى السوق الأردني حيث أن هذا التنظيم للزراعة لحيازات صغيرة لا يقوم على تصدير البضاعة إلى الأسواق الخارجية. فنهر اليرموك بشكله السلي كحبة جوافة أو حبة منجا يصل غالباً إلى السوق الأردني، إلا أن هذا لا يعني أنه لا يخضع للمنافسة. إذ أن ذهاب النهر إلى السوق يدخل ضمن منظومة من المزاخمة الاقتصادية، حيث يدخل نهر اليرموك في شكله البضاعي بعملية منافسة مع غيره من البضائع المستوردة. وهنا يظهر المزارع الأردني كفريسة سهلة والخاسر الأكبر في هذه المنافسة. فالتوجه الرسمي الذي لا يقوم على توفير منظومة متكاملة للاقتصاد الزراعي، والشكل القائم في الزراعة على ملكيات صغيرة ولا يجمع بينها أي شكل من التنظيم الجماعي، يبقى المزارعين تحت رحمة السوق، وهنا يدخلون في مواجهة مع المستوردين للبضائع من الخارج، والتي تأتي من مصر أو من مناطق أخرى، والتي تدخلهم في عملية منافسة لا يمكنهم التحكم بها، لا بل أن المستوردين يملكون اليد العليا في هذه المعادلة.

بتصدير النهر عبر الثمار التي يقطفونها من مزارعهم إلى الأسواق المحلية، لم يعد للنهر قيمة كمناطق تجمع أو صراع، بل أصبح له قيمة يقوم تقديرها بمقدار الربح الذي يجلبه بيع ثمار الجوافة والمانجا المزروعة بمياهه. وهنا لم يعد نهر اليرموك ملكاً لسكان الحوض فقط وهم من يتفاعلون معه، بل أصبح جزءاً من اقتصاد السوق، وقيمة نهر اليرموك تحدد جزئياً بسعر كيلو الجوافة في المواسم المختلفة. فربح ثمرة الجوافة هي علاقة سكان المنطقة مع النهر، وهي علاقة الآخرين الممكنة مع نهر اليرموك في ظل كل هذه التغيرات.



رسمه ٤: الانسان والآلة/ الانسان هو الآلة

## 3.5 قناة المخيبة وسد العدسية التحويلي: عندما يدمر السلام أكثر مما دمرت الحرب

كنا قد أشرنا سابقاً إلى أن الفترة الواقعة ما بين نهاية حرب عام 1967 بين الدول العربية وإسرائيل ونهاية الثمانينيات كانت قد شهدت تحولاً من الاهتمام بنهر اليرموك إلى مشاريع مائية ضخمة، وكل دولة قامت بتطوير المياه بشكل متفاوت فيما بينها، إلا أننا نجد توجهاً مشتركاً من قبل الحكومات في هذه الدول في الاهتمام باستخراج المياه الجوفية والتي وصفناها بأنها حالة من الهوس بهذا المصدر المائي. لذا فإن حوض اليرموك كان مسرحاً لمئات العمليات لحفر الآبار الجوفية، في كلا طرفي الحوض السوري والأردني.<sup>51</sup> إلا أننا هنا وفي هذا الجزء سنتحدث عن أحد الآبار الذي كان له تأثير خاص على سكان حوض اليرموك في الجزء الأردني منه. ونقصد بذلك البئر الجوفي الذي تم حفره في قرية المخيبة.

يذكر الدكتور منذر حدادين في كتابه "سلام على اليرموك" الفترة التي تم بها حفر آبار المخيبة، إذ يبين أنه وبتمويل أمريكي تم الاتفاق على حفر آبار في منطقة المخيبة، إذ أن الدراسات الهيدرولوجية كانت قد أظهرت وجود حوض مائي من الممكن استثماره، وأن الأمريكيين كانوا متحمسين لهذا المشروع لأنه سيخفف من ضغط الصراع على نهر اليرموك، وأن الحكومة الأردنية أملت أن هذه الآبار سوف تقوم بحل مشكلة توفير المياه لحافطة إربد خصوصاً في ظل عدم التوصل لاتفاق مع الحكومة السورية حتى ذلك الوقت. ويتطابق ما ذكره الدكتور حدادين مع ما يذكره أبناء المنطقة من أن الآلية التي قامت بحفر أحد الآبار انقلبت من شدة ضغط الماء يعد الوصول إليه على عمق 950 متر. وقد حفرت ثلاث آبار مياه وأدت إلى توفير حجم مياه كبير جداً.<sup>52</sup>

"بالشريعة حفروا عدة آبار بأكثر من منطقة. وفي 9 آبار ميثهم حامية، وفي 3 آبار صغار ميثهم باردة، حتى إنه بمنطقة المخيبة لا حفروا البئر من قوة ضغط اللي لا جابوا الحفارة ووصلت شوكة الحفارة للمي قامت بقلب الحفارة من قوة الضغط".<sup>53</sup>

والجدير بالذكر أن هذه الآبار الثلاث كانت تقع على بعد عدة أمتار من نهر اليرموك، حتى أن المياه ومن شدة قوتها سالت باتجاه نهر اليرموك، وأدت إلى ارتفاع منسوبه، ولأن الصراع كان مازال قائماً بين الأردن وإسرائيل في تلك الفترة، فإن الجانب الأردني قام بإنشاء قناة على طول 12 كم لتقوم بإيصال مياه هذه الآبار لقناة الملك عبد الله.

وقد أدى إنشاء هذه القناة إلى تغيير في النمط الزراعي الذي يسلكه العديد من المزارعين في تلك المنطقة، إذ أن قناة المخيبة شيدت على جزء من الأراضي في تلك المنطقة ومع أن المزارعين سلبوا جزءاً من أراضيهم بسبب تملك الدولة لها لإنشاء القناة، إلا أنهم في المقابل قاموا بعمل تغييرات استثمارية في أراضيهم بحيث يقومون باستغلال هذه المياه، ونتج عن هذا التغيير زراعة هذه الأراضي بمزروعات جديدة تحتاج لمياه أكثر من المزروعات التي اعتادوا على زراعتها.

<sup>51</sup> للمزيد من المعلومات عن الآبار الجوفية ومقدار انتشارها في حوض اليرموك يرجى العودة إلى:

UEA (2019). Hydropolitical Baseline of the Yarmouk Tributary of the Jordan River. P.45-47.

<sup>52</sup> حدادين، منذر (2007) سلام على اليرموك: للواجهات والفاوضات 1967-2000. ص80.

<sup>53</sup> إبراهيم الطويلة- قرية سحم الكفارات. مقابلة بتاريخ: 11/آذار/2021

فقسم منهم قام بزراعة الأشجار المثمرة لأنواع معينة من الفواكه، مثل الجوافة والحمضيات والتي تحتاج إلى كميات مياه كبيرة مقارنة مع زراعة الخضروات التي اعتادوا على زراعتها.

ولكن وكما نوهنا سابقاً، فإن المياه ووجودها لا يعتمد فقط على أماكن توفرها وعلى المعادلات والحسابات الهيدرولوجية، بل تقوم وترتبط بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي موضوعنا هذا فإن حسابات السياسة طغت على ما عداها. إذ وبعد أن رأى بعض سكان المنطقة والمزارعون الذين يملكون أراضي هناك بهذه الاكتشافات المائية الجديدة فرصاً استثمارية، تحمل إمكانيات تسمح لهم بتطوير أراضيهم وتطوير الزراعة فيها، جاءت الحسابات السياسية بين الدول لتقف كعائق وممانع لهذا التطوير. ولتصبح الفرص الاستثمارية التي تأملها المزارعون عبارة عن خطأ استثماري أدى إلى ضياع الأموال التي قاموا بتجنيدها للتغيرات التي قاموا بها. وذلك بسبب اتفاقية السلام التي تم توقيعها بين الأردن وإسرائيل في العام 1994.

ولا يوجد أفضل من هذا التعليق لكي يساعدنا على فهم تأثير التغيرات التي حصلت عندما تمت إعادة تغيير مجرى مياه بئر المخيبة "إن الدورة الهيدرو-اجتماعية تشرح الآلية التي من خلالها أي تغيير أو تلاعب بمجرى/تدفق المياه أو بنوعيتها سوف يؤثر على العلاقات والتركيبات الاجتماعية. والتي بدورها سوف تقوم بالتأثير على مجرى/تدفق المياه ... لذا فإن التحكم بالمياه يقوم بإنتاج أنواع معينة من علاقات القوة الاجتماعية، وأشكال معينة من الحكومات".<sup>54</sup>

أضيف إلى اتفاقية وادي عربة عدة ملاحق، ومن ضمنها الملحق الثاني الخاص بموضوع المياه. ومن الملاحظات التي تبدو غريبة فيما يخص هذا الموضوع، أن البحث عن نص هذا الملحق لم يتم إيجاده في أي موقع رسمي أردني، مع الإشارة إلى أنه تم البحث بشكل حثيث، والغرابة تكمن في وجود النص منشوراً بثلاث لغات وهي العبرية والإنجليزية والعربية على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، وهو أمر يدعو للتساؤل عن السبب وراء ذلك، خاصة في ضوء التشكيك بالقرارات والممارسات الرسمية الأردنية من قبل مواطنيها. وهنا تبدو المعلومة، لا المياه فقط، من الأشياء المهذورة، والتي تعاني سوءاً في الإدارة. وعودةً إلى الاتفاقية، فإن الملحق الثاني الخاص بموضوع المياه لم ينص على جزئية الاستفادة من المياه المستخرجة من الآبار سابقة الذكر، ومع ذلك فإن هذه المياه تم تحويلها لتصب في مجرى نهر اليرموك، مما يعني أن هذه المياه أدخلت ضمن حساب كميات المياه التي تجري في نهر اليرموك، والتي تقود إلى استفادة الجانب الإسرائيلي من هذه المياه المتدفقة في الغالب.<sup>55</sup>

وعلى ما يبدو فإن الحسابات السياسية والتوصل إلى اتفاق مع الجانب الإسرائيلي كان من الأهمية بمكان بحيث لم يتم مراعاة أو استشارة سكان الحوض والمزارعين فيه في هذا القرار أو حتى دراسة تأثيره عليهم. وهنا يعود سكان الحوض ليكونوا في موقع المفعول بهم، والحاضرين الغائبين، فهم وإن كانوا حاضرين مادياً إلا أنهم غائبون عن المشاركة في صنع القرارات التي تمسهم وتمس نشاطاتهم الاقتصادية، وتصبح المياه موضعاً لكسب الود السياسي وإثبات حسن النوايا للأمريكان والأوروبيين الذين يريدون أن يروا السلام المناسب لهم والذي يقوم على تنفيذ وحماية مصالحهم، بحيث يتم التوصل إليه عبر الدول والأنظمة. فيصبح السلام بين الحكومات معطى بالمنطقة، إلا أن تأثير السلام على سكان المنطقة غير مهم. وهنا يظهر السلام مرة أخرى بمظهر عدائي أكبر من الوجه العدائي للصراع، عبر تأثيره على السكان. وهو الأمر الغريب، وكأن الفعل السياسي يقوم بقلب المفاهيم وتجربتها من معناها. فالسلام والاتفاق على المياه أدى إلى تدمير الاستثمار الذي قام به المزارعون في تلك المنطقة. حيث كانت النتيجة أن الأموال التي استثمرت سقطت في مجرى نهر اليرموك وكأنها ورقة صفراء من شجرة ما، لا تعني أحداً ولا تهم لأحد، وسقوطها ما هو إلا مسألتها الذاتية الخاصة التي لا تعني سواها.

<sup>54</sup> Linton and Budds (2013) The Hydrosocial Cycle.

<sup>55</sup> يرجى العودة إلى:

UEA (2019) Hydropolitical Baseline of the Yarmouk Tributary of the Jordan River

في الصفحات 85-82، للاطلاع على التحليل الذي قام به فريق عمل "مستقبل اليرموك" للملحق الثاني من اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل، وكيف أن نصوص الاتفاقية تعاني من عدم الوضوح، وأن عدم الوضوح هذا يقع على حساب الأردن وفي صالح إسرائيل.

وفي سبيل فهم ما جرى عبر أعين وشهادات المزارعين في تلك المنطقة، قمنا بمقابلة الدكتور ليث الروسان، فهو إلى جانب كونه أحد المزارعين المالكين لعدة أراضٍ في تلك المنطقة ويتحدث من واقع خبرة عملية وشاهد على ما حصل وتأثر به على المستوى الشخصي، فإنه من جانب آخر خبير بالمياه. لذا فإن شهادته عن التغيرات التي حصلت بالمنطقة قامت بإغناء هذه الدراسة، وزودتها بنظرة شمولية عن نتائج التغيرات التي حصلت في المنطقة. بعد أن قمنا بسؤال الدكتور ليث عن التغيرات التي حصلت بالمنطقة وكيف أثرت على المزارعين وسكان المنطقة، قام بدعوتنا لمرافقته في جولة إلى أرضه، لكي نعاين آثار التغيرات التي حصلت، وما نتج عنها.

لم تنزل القناة قائمة إلى يومنا هذه، وبشكل واضح فإنها قامت بالمرور من العديد من الأراضي الزراعية الموجودة في عدة قرى منها المخيبة الفوقا والمخيبة التحتا، وصولاً إلى قرية العدسية. وقد قامت القناة بفعل مرورها من هذه الأراضي بقسمتها إلى قسمين، -والتي ستصبح ثلاثة أقسام بعدها بعدة سنوات بفعل استملاك جزء آخر من هذه الأراضي لإقامة أحد الشوارع- وتبدو القناة حالياً بشكل يرثى له، مليئة بالأوساخ والأتربة والحجارة، وكما ذكرنا سابقاً وكأن هذه المنطقة تعزز وجود شواهد الهزائم والفشل. وبما أننا كنا بمحاذاة الأرض فإن الدكتور ليث وبشرحه المسهب والجميل جعلنا نتخيل ما كانت عليه هذه الأرض لفترة بسيطة من الزمن، قبل أن يحلّ السلام بوطأته الثقيلة على سكان المنطقة.

"بالثمانينات عملوا وحفروا عدة آبار وطلعت عنا ميّ قوية جداً، ومدولها قناة المخيبة. وكانوا بدهم ينقلوها عن طريق القناة لقناة الملك عبد الله. طبعاً هاي قبل اتفاقيات السلام. فبدل ما تنزل اللي عنهر اليرموك وتقاسمنا عليها اسرائيل، بودوها لقناة الملك عبد الله. فعطول 12 كم. مدوا القناة واستمكوا أراضي عشان بينها. وأنا واحد من الناس اللي مرت القناة بأرضي، فرح ت مع إنه ممنوع زرع حمضيات. وهذيك المنطقة لأنها قريبة من النهر كان عليها اعتداء من الخنازير البرية، فبتقدر تزرع نوعين من الشجر اللي ما بتقرب عليه الخنازير البصل والبامية. وبيعض الأماكن كوسا.

فلما مرت القناة زرع حمضيات وجوافة، وكان استثمار، وصرت أسحب من القناة، وكان هذا مخالف بس باعتقادنا أنا ومجموعة من المزارعين، أنه ايش اللي بدك اياه؟ اسجني بس أنا بدي اطور أرضي وأزرع، يعني اللي بتمر من أرضي وبدكاش أستخدمها عشان تشرب الناس بالجنوب مثلاً، طيب خليتي أستعملها. بس بعدين لما صارت اتفاقيات السلام، حولوا الميّ وصارت تنزل على نهر اليرموك. ونتقاسمها. وصاروا يخزنوا الميّ ببحيرة طبريا، ويعطونا 50 مليون متر مكعب بالصيف لما يبدأ الريّ. وأنا اللي زرعت مات كله، يعني بعد ما صار عمره أربع سنين وصار بده ينتج انقطع الميّ. والحمضيات بدها ميّ كثير وعندي مساحة كبيرة يعني 40 دونم".<sup>56</sup>

ولكن ليست هذه فقط هي العيقات الوحيدة التي تواجه المزارعين على ضفاف نهر اليرموك، إذ أن هذا النهر يحمل من المتاعب أكثر من غيره كما يبدو بنظر المزارعين على ضفافه، فإلى جانب هذه الحادثة المتعلقة بآبار وقناة المخيبة، فإن شهادة الدكتور ليث تفيدنا أيضاً بفهم تأثير العسكرة لهذا النهر، وما نتج عنها من تقييد للمزارعين والتأثيرات التي حصلت عليهم، ومع أننا ذكرنا هذا الموضوع في الجزء السابق، إلا أننا وجدنا في شهادة الدكتور ليث إضافة للحديث عن منطقة أخرى من النهر، وهي المنطقة الموجودة في قرية العدسية. لذا سنترك هذه الشهادة نتحدث عن نفسها.

"أنا عندي وحدتين زراعتين بالأغوار، وعندي مساحات عديدة في المخيبة التحتا والفوقا. بس في محددات لإلنا هناك، مثلاً بالعدسية ما بنقدرش نفوت على المنطقة بعد الساعة 5. وبدك تجيب تصاريح خاصة، وكمان إنت عرضة لانتهاكات. يعني أصحاب الأرض هناك معتمدين على إشي اسمه "middle man" واللي هو ضمير، بيجي بتضمن الأرض، وبصير معوقات عليه، لأنه مش باسمه الأرض. بقدرش نفوت على الأرض، أو الأسمدة اللي بدها نفوت هناك لازم يكون إليها خصائص معينة. وبدها تصاريح معينة، مع إنه الأسمدة بكون عليها شرح، بس الجيش بقلك ما في، بدي تصريح. أي إشي نفوت، بنوقف أكثر من ساعة ونص ساعتين. يعني عندي ضمير، أنا مضطر أنزل معه عشان يودي الحمولات بالوقت المناسب، لأنه الأرض باسمي، فأنا اللي بدي أطلب التصريح، أنا اللي أكون موجود عشان يرضوا بدخلوها، وبيعض الأحيان أو بأيام معينة، إذا تأخر الوقت لازم تعيد الكرة وتعيد الطلب مرة ثانية. أنا بفهم إنه المصلحة العامة أهم، بس مش كل مرة، كل ما تغير العسكري اللي على النفق أنا بحتاج إني أشرح كل إشي من أول وجديد، فبتظلمها مزعجة".<sup>57</sup>

## 4.5 سد الوحدة "عملولنا من البحور مكاثي"

ذكرنا سابقاً أن السنوات الواقعة بين نهاية الستينيات ونهاية الثمانينيات شهدت نوعاً من الطفرة بالمشاريع المائية الضخمة التي أقيمت في داخل البلدان التي تتشارك في حوض اليرموك، إذ عكفت كل حكومة على إنشاء عشرات المشاريع بغرض توفير مياهٍ لاختلاف الاستعمالات، أكان ذلك للاستعمالات المنزلية، أم كان ذلك للمشاريع الزراعية، وبعضها أيضاً استهدف توفير المياه لأغراض المشاريع السياحية التي انتشرت أيضاً في تلك الفترة.

إذا كانت أغلب المشاريع تنشأ لكي تحقق أكبر قدر من الوصلية إلى المصادر المائية الموجودة على سطح الأرض أو بباطنها، فإن السدود تحقق غرضاً آخر، فهي تستهدف السماء بدلاً من الأرض، فهدفها أن تقوم بتحقيق أكبر قدر من السماء، عبر تحقيق أفضل وأنجع طرق الحصاد المائي. إلا أنه وعند المقارنة بين دول المنطقة نجد أن الاختلاف فيما بينها كبير جداً، فالسماوات وإن كانت واحدة إلا أن الأنظمة مختلفة. وفي هذا السياق سنركز على الاختلافات بين سوريا والأردن في مقدار المشاريع المائية في حوض اليرموك. فإلى جانب الاستغلال الكبير للمياه الجوفية على كلا الجانبين. فإن السدود التي أنشئت بالحوض هي جزء آخر من هذه القصة. فمنطقة الحوض مشبعة بالسدود وخصوصاً على الجانب السوري من الحوض، إذ من ضمن 40 سداً والتي تختلف في أحجامها، يحتوي الجانب السوري على 32 سداً من هذه السدود، في حين أن الجانب الأردني لم يقيم بإنشاء إلا 3 سدود بالإضافة إلى سد الوحدة وهو سد مشترك بين الأردن وسوريا، بينما هناك أربع سدود أنشأتها إسرائيل في الجولان السوري المحتل.<sup>58</sup>

ويعود هذا الاختلاف لاهتمام الجانب السوري في المسألة الزراعية حيث إنها شكلت أحد الدعائم الاقتصادية للمجتمع السوري. إذ أن مجرى المياه يحدد ويقرر تبعاً لمركز القوة الاقتصادي-السياسي، وفي حالة الدولة السورية فإن مركز هذه القوة نشأ معتمداً على الطبقة الوسطى والصغرى من الفلاحين، والتي في عقود السبعينيات إلى منتصف التسعينيات، كانت تنفذ مشاريع كبرى لدعم هذه الشريحة من المجتمع السوري.<sup>59</sup> وتظهر حالة الرضى ومقدار الدعم الذي حظيت به هذه الشريحة بالمشاريع المائية التي أنشئت، والتي من خلالها أصبح هناك نوع من النهضة التنموية الزراعية التي ميزت طابع المجتمع السوري.

وكما عبر عن ذلك سوانجيدوو (Swyngedouw) فإن "العلاقة بين السلطة الاستبدادية، والنظام الهيدرولوجي، أصبحت وبشكل واضح أن السلطة الاجتماعية تصاغ وتظهر عبر الأنظمة التقنية-الاجتماعية".<sup>60</sup> ومن هنا فإن السدود والمشاريع المائية الأخرى تكشف لنا عن طبيعة تكوين وارتكاز الدولة السورية. بينما لم تحمل الحكومات الأردنية هذا التوجه. ومع أن هناك التلخيص من الدراسات التي من الممكن اللجوء إليها لتبيان حجم الخلل الذي يؤدي إليه إنشاء هذه السدود، والضرر الذي ينتج عنها في الدورة الهيدرولوجية للمياه في داخل الحوض. إلا أن هذا ومع أهميته لم يكن المسألة التي ظهرت معنا في خلال المقابلات التي أجريناها للدراسة.

ففي سياق البحث كنا مهتمين بدراسة الأثر الذي أحدثته إقامة سد الوحدة والعلاقة التي ربطت بين سكان المنطقة وهذه المنشأة المائية التي استغرق التوصل إلى إنشائها عدة عقود من المفاوضات بين الحكومتين الأردنية والسورية. إلا أن سياق المقابلات أخذنا إلى نظرة أوسع للاختلافات التي يحملها سكان كلا الجانبين في هذه المنشآت.

فبينما يحمل سكان الجانب السوري نوعاً من الرضى عن هذه المشاريع وينظرون إليها بأنها كانت ضرورية وكان لها أثر أساسي في التنمية الزراعية التي شهدتها سوريا عموماً، والمناطق التي تقع ضمن حدود حوض اليرموك بما يخص دراستنا، فإن سكان الحوض في الأردن ينظرون إلى منشأة كسد الوحدة بنوع من خيبة الأمل، وبأنهم بشكل أو بآخر قد تعرضوا للخداع. وهذه الشهادات جاءت ضمن المقابلات التي قمنا بإجرائها في قرية الرفيد وهي قرية أردنية على الحدود السورية الأردنية، والتي تملك الدولة الأردنية جزءاً من أراضيها لإقامة سد الوحدة.

تمثل الاتفاقية التي توصل إليها الأردن وسوريا في نهاية الثمانينيات أبرز الشواهد على المعنى السياسي للمياه. إذ أنه على مدى عقود كان يتم البدء بمفاوضات بين الحكومات السورية والأردنية المتعاقبة بغية الوصول إلى اتفاق لتطوير واستغلال نهر اليرموك إلا أنه، وبشكل دائم، كان هنالك ما يعقد أو يمنع استكمال هذه المفاوضات، ولا يرجع ذلك لمسائل تتعلق بجسد النهر أو بمياهه وإنما بملفات سياسية متشابكة ومتعاقبة. كانت تنعكس بشكل مباشر على نهر اليرموك وعلى مياهه. وحتى أن الوصول إلى اتفاقية بين الطرفين لم يعن أن المياه أصبحت خارج الحسابات السياسية، فمع أن الاتفاقية تم توقيعها عام 1987، إلا أن توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل أدى إلى إيجاد نقاط خلاف جديدة أو بمعنى آخر تجديد الخلافات بين النظامين السوري والأردني، مما أدى إلى تأجيل البدء في بناء السد إلى 20 عام أخرى، ليتم الشروع ببناء السد في العام 2004.

يطرح سد الوحدة العديد من الإشكالات بدءاً من اسمه، فسد الوحدة ليس له من اسمه أي نصيب. فلا هو رمز للوحدة بين البلدين، ولا هو رمز للوحدة في مخيال السكان المحليين في المنطقة. فسد الوحدة لم يحمي بتحقيق الهدف المرجو منه، وليس أدل على ذلك من أن إمدادات المياه التي وصلت إلى السد منذ العام 2004، وهو العام الذي بدأت به أعمال بناء سد الوحدة، لم تقترب من ملء السعة المفترضة لسد الوحدة.<sup>61</sup> وذلك لعدة أسباب تتعلق بالاستغلال غير التكافؤ للمياه من قبل الجانبين الأردني والسوري، خاصة أن الاتفاقية الموقعة بين الجانبين رسخت عدم التكافؤ هذا، ذلك أن الاتفاقية لم تقم بتحديد كميات المياه الجوفية التي يمكن استخراجها سنوياً، على كلا الجانبين. مما يعني أن الاتفاقية تغاضت عن الرابطة الهيدرولوجية بين المياه الجوفية والمياه السطحية.<sup>61</sup> مما يجعل حتى الإمكانية النظرية لإمداد سد الوحدة سعته من المياه، مسألة محاطة بالشكوك، لا بل يمكن وصفها بأنها هدف غير واقعي.

أما كونه خيبة أمل للسكان المحليين في الجزء الأردني من الحوض، فهو يعود لما قامت به الدولة من تجريد لسكان المنطقة من أراضٍ لإنشاء السد، ضمن تسويق ووعود بأن هذا السد سوف يقوم بحل العديد من مشاكل المياه بالمنطقة وأن السكان سوف يمتلكون القدرة على الوصول إلى المياه بشكل أكبر أكان ذلك لبيوتهم، أم للزراعة. إلا أن أيّاً من هذه الأحلام والوعود لم يتم تحقيقه. ف"الندرة الفعلية لا تكمن في الغياب المادي للمياه في أغلب الأحيان، ولكن في نقص التمويل ونقص النفوذ السياسي والاقتصادي".<sup>63</sup>

وهذا الواقع ليس بعيداً عن إدراك كامل من قبل سكان المنطقة، لا بل يمكننا القول أن لديهم عشرات الأسئلة الاستنكارية عن المسار والإجراءات التي اتخذتها الدولة الأردنية في سبيل توفير مزيد من المياه لدولة تعد ضمن الأفقر في مصادر المياه.

<sup>58</sup> UEA (2019) Hydropolitical Baseline of the Yarmouk Tributary of the Jordan River P 85

<sup>62</sup> للمزيد يرجى الاطلاع على ال UEA (2019) Hydropolitical Baseline of the Yarmouk Tributary of the Jordan River الصفحات 85-90

<sup>63</sup> Swyngedouw (2009) The Political Economy and Political Ecology of the Hydro-Social Cycle.

<sup>58</sup> UEA (2019) Hydropolitical Baseline of the Yarmouk Tributary of the Jordan River. P 41.

<sup>59</sup> للمزيد عن طبيعة النظام السوري ودعومه للطبقة الوسطى والصغرى من الفلاحين، يرجى مراجعة كتاب: بطاطو، حنا (2014) فلاحو سوريا "أبناء وجهاتهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم. ت: عبد الله فاضل ورائد النقشبندى. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

<sup>60</sup> Swyngedouw (2009) The Political Economy and Political Ecology of the Hydro-Social Cycle.

وبالطبع فإن الناس وفي سبيل تدعيم حججهم يقومون بعقد مقارنات مع سوريا، فهم يعلمون أن منطقهم ما هي إلا امتداد للأراضي السورية، وأن التضاريس متشابهة، وهنا يظهر السؤال الاستنكاري، لماذا لا تقوم الدولة الأردنية بتشديد السدود كما فعلت الدولة السورية؟ مع وجود ما يشبه الإجماع على أن الأردن في أشد الحاجة لما يحسن من وضعه المائي. إلا أن هذه الأسئلة الاستنكارية لا تقف وحيدة، بلا أجوبة. فمن ضمن المقابلات التي أجريناها في المنطقة، كنا قد زرنا قرية الرفيد وقابلنا السيدة وداد عبيدات، وهي رئيسة لـ "جمعية الرفيد النسائية"، والتي تفتخر بأنها أول جمعية نسائية زراعية تم إنشاؤها بالأردن. وكانت هذه فرصة عظيمة لنخرج من الاحتكار النمطي للرجال للمجال العام وقضاياها، لنسمع من امرأة مؤمنة بضرورة كسر هذا الاحتكار، وتدفع باتجاه انخراط النساء بالعملية الإنتاجية، التي فرض عليهن الخروج منها. وقد امتازت المقابلة مع السيدة وداد بالدمج بين المعرفة الزراعية التقليدية والاطلاع على تكنولوجيات زراعية ترى أنه من الضروري استبدالها في الزراعة القائمة في المنطقة. وإلى جانب هذه المعرفة الجزئية، طرحت عدة تساؤلات نقدية تناولت قضايا أكثر عمومية، أو متعلقة بالسياسات المتبعة من قبل الدولة الأردنية. وكنا قد سألناها عن سد الوحدة والأثر الذي أحدثه عليهم، خاصة وأن جزءاً من السد أقيم على أراض كانت لعائلات من قرية الرفيد، وقامت الدولة بتملكها لإقامة السد، فجاء جواب السيدة عبيدات:

"إحنا منحكي الأردن من أفقر دول العالم بالمياه. وإحنا بحوض اليرموك قاعدين منشكي من موضوع قلة المياه. طيب نهر اليرموك كان بشكل مصدر مياه للأراضي المزروعة عليه. يعني الأراضي على النهر ما كانت لا بحاجة إلى ماتور ولا إشي لتروي أراضيها الناس. مجرد ما يفتح قناة من النهر بقدر يسقي أرضه. وهذا أنا شايغيتته بعيني لتجارب من أقاربي. إحنا لينا أرض هناك ومنعرف كيف الزراعة. لما صارت الاتفاقيات وغيره وغيراته، وسوريا عملت عدة سدود على منابع نهر اليرموك. فسكرت سوريا ع جزء منه. والجزء المتبقي اللي بوصل لسد الوحدة مافيش مي. طيب وينها اللي بتروح؟ طيب أخذوا أراضي للمزارعين بتراب اللصاري. عوضوا المزارعين بمبالغ صغيرة على دونم أرض اللي هو مروي. طيب هل هذا عدالة؟

طبعاً أخذوا الأراضي عشان يعملولنا سد الوحدة، عملولنا البحور مكاثي. طبعاً سد الوحدة ولا استفدنا منه إشي إلا القارص والباعوض. كل أراضي الرفيد اللي على النهر أستملكوها. آلاف الدونمات استملكوها. طيب مياه سد الوحدة وين بتروح؟ هاتلي مزارع من منطقتنا يستفيد منها. أو حق اللي ظللمهم أراضي بالمنطقة هذي، الجيش ما بسمحولهم ينزلوا عليها. طيب انزل بتشوف الحدود، الطرف السوري والطرف الأردني. سوريا اللي فيها الأحداث وفيها الحرب خضرة خضرة. وارضينا صحراء. ليش؟ أنا حابة أعرف إجابة على هذا السؤال. يعني سد الوحدة فيه مي بس هاتلي مزارع بياخذ معلقة مي.

إحنا الجمعية زرنا قمح. زرنا تقريباً 160 دونم قمح. جنب الجيش. وعن طريق وزارة الزراعة جبنا آليات وبدور، وكنا ضمناين الأرض بمصاري. رحت لقائد اللواء وحكتله إنه إحنا بدنا نزرع الأرض اللي بجنبكوا. طبعاً قبل ما نبليش، وحكتله إنه إحنا استأجرنا الأرض وبدنا نزرعها. فهو رد إنه اهلا وسهلاً وأنا بشجعكوا. لما أجت الحصادة بدنا تحصد. وأنا كنت مرضانة بالمستشفى، فأجوا على بنات من الجمعية على المستشفى بكموا. حكتلهم شوفي؟ قالوا القمح! قتلتم مال القمح؟ قالوا القمح ما بنحصدش. لأنه فايئين فيه الجيوش ومعسينه. طلعت من المستشفى وأخذت سيارة طلب ورحت أشوف. لقيت شكله بالسيارات وناقلات الجنود كايين يفوتوا فيه. عملوا القمح زي الحصيرة. سألتهم ليش هيك؟ قالوا صار اشتباكات. قتلتم أنا بدي الفيديوهات مش عندكم كاميرات. أنا بدي الفيديوهات عشان أشوف كيف. المهم ما سوليش إشي. أنا أخوي لواء بالجيش كان، قائد الجيش صار زي اللي بدنا يحرجني يعني إنت بنت العبيدات وبتشتكي على الجيش. فأنا قتلته إنه اه بشتكي لأنه حقي، وهذا مش مال أبوي هذا للجمعية. المهم، ما سوليش إشي. ورحت بعنت كتاب لجلالة الملك. وعوضوني. الديوان الملكي اللي عوضني مش الجيش. تخيل إنت يعني اللي المفروض يكون حماية للمزارع، هو اللي بخرب على المزارع".<sup>64</sup>

وبالطبع فإن هذه النظرة التي تحملها السيدة وداد لا تعطينا فكرة عن كيف يرى السكان المحليون السد، وإنما تزودنا أيضاً بنظرة أوسع على مصير المبادرات التي وعلى قلتها تواجه احتمالات فشل كبيرة، وكأن الطبيعة والسياسة والجغرافية تقوم بتجريد سكان الحوض في الجزء الأردني من كل قدرات الفعل والتغيير، وكما أشرنا، فلا تخلو هذه النظرة من عقد مقارنات مع ما جرى ويجري بالجانب السوري من الحوض، فالناس وإن لم تمتلك الأدوات فإنها تمتلك المعرفة المبنية على الخبرة، فكما أشارت السيدة عبيدات "إحنا لينا أرض على النهر وبنعرف" كناية عن أن الحجج التي تقدم من قبل الجهات الرسمية الحكومية لن تقوم بتغيير المعرفة الراسخة التي يمتلكها السكان المحليون الذين يرون بأنفسهم بأنهم هم من يعرفون. لذا فإن فهم السيدة وداد عبيدات يتطابق تماماً مع ما يذكره سوانجدو أنه "في الواقع، إن عدم التساوي بالحصول على أو التحكم بالماء هو بشكل ثابت نتاج مجموعة من الشروط الجغرافية، والخيارات التقنية، والترتيبات السياسية-القانونية. لذا فإن عدم التساوي في توفر المياه بين المجتمعات يجب أن يتم فهمه على أنه مخرج للتفاعل المتبادل بين هذه العوامل الثلاثة".<sup>65</sup>

تتضح هذه المعرفة بأن أجوبة السيدة وداد لم تكن فقط بدافع النقد، بل حملت أيضاً العديد من الاقتراحات العملية، أي أن سكان المنطقة لا يقومون بفعل سلمي يقوم على الانتقاد فقط، بل لو تم إشراكهم في التخطيط واتخاذ القرارات لكان الوضع مختلفاً، وهناك العديد من الدراسات التي تؤكد على أهمية إدماج السكان المحليين في التخطيط والمشاريع لا يحملونه من معرفة قائمة على الخبرة تقوم بإغناء أي مشروع يشتركون بإقامته. لذا وعند سؤالنا للسيدة وداد إذا كانت ترى إمكانية لبناء سدود بالمنطقة كان جوابها بلا تردد أن ذلك ليس ممكناً فقط، بل هو سهل التحقق أيضاً.

"مليان وين ما رحت، كل وادي بتقدر تعمل فيه سد. بس سياستنا إحنا إنه المزارع يظل يشكي ويبيع الأراضي ويروح. يعني بظلمهم يحكوا الزراعة والزراعة بس هذا الكلام ما بتنفذ... أنا بالنسبة إلي وين ما رحت بحكيها. السد بدل ما يكون داعم للمزارعين ومحفز لإلهم إنه يحسنوا زراعتهم. يعني هو كان أمل بالنسبة للناس إنه بدنا يصير عنا سد، ونصير نزرع زراعة مروية، اختلف الوضع وصار عبء على الناس. يعني الناس كان عندها أمل إنه هذا السد يعمل مشاريع ويكون في نهضة. وفي تطور زراعي. بس ما عملش إشي".<sup>66</sup>

يعيدنا هذا إلى زاوية نظر مختلفة للموضوع، ففكرة السدود المتناثرة على الجانب السوري من الحوض تبين أن التصنيفات العلمية الهيدرولوجية تبقى قاصرة عن شمول الواقع الحالي، ففي واقع تقع به الأحواض المائية بين الدول التي بينها اختلافات بالتوجهات الاقتصادية والسياسية يظهر انتماء مناطق معينة إلى أحواض مائية أمراً مجرداً، لا يعكس الواقع القائم، وفي حوض اليرموك يقف هذا الأمر شاخصاً بكل تفاصيله، فمع أن معدلات الهطول المطري تتشابه بين الكثير من مناطق حوض اليرموك الواقعة على الجانبين الأردني والسوري، إلا أن التعامل مع هذه الأمطار مختلف تماماً، وذلك علماً أن السكان يستخدمون الكثير من الأساليب التقليدية في عملية الحصاد المائي، إلا أن الاختلافات المهمة هي على صعيد الإجراءات المطبقة من قبل الدولة. فبينما تقف السدود على الجانب السوري كشاهد عيان على محاولات الدولة السورية على تحقيق أفضل معدلات للحصاد المائي وجمع مياه الأمطار، تظهر ممارسات الدولة الأردنية بشكل متواضع، والتي لا تسعى إلى تحسين وضعها المائي.

وهذا ما تؤكدُه إحدى النساء السوريات التي قدمت إلى الأردن بعد الأزمة السورية، ففي قرية الرفيد التقينا بأم لؤي وهي من قرية نوى السورية، وتقيم بالأردن منذ العام 2014. أخبرتنا أم لؤي أنه بما يتعلق بالمياه وتوافرها فإنه لا يمكن عقد مقارنة بين ما كان قائماً في سوريا وبين الوضع القائم بالأردن، وهذا انطباق عام يحمله كل السوريين الذي انتقلوا للعيش في الأردن.

<sup>65</sup> Swyngedouw (2009) The Political Economy and Political Ecology of the Hydro-Social Cycle.

<sup>66</sup> وداد عبيدات- قرية الرفيد. مقابلة بتاريخ: 27/آذار/2021



رسمه ٥: نساء اليرموك والاعتراب من مصادر المياه

"يعني الاختلاف الأساسي بين الرفيد ونوى هو بس توافر المي. يعني الأرض هون خصبة ومرتاحة لأنها مش مزروعة كثير، فيعني بتعطيك أضعاف. لأنها مش مزروعة فمش تعبانة. يعني أنا إذا بدي أزرع بطاطا الأرض ممتازة بس بدك توفلي مي. يعني إنتوا هون عندكوا هذا الوادي، لو مثلاً بس بتسوا سد، يجمع مياه الشقي بتصير تسقي أراضي خيرات الله. يعني إحنا مكناش نصرف لا مازوت ولا بنزين لأنه الي بتيجي عنا لحالها من شبكة الضغط. إحنا بس علينا نمد البريش ونسقي. ما بندفع إشي ولا كهربا ولا ماتور نركب ولا إشي. بدك تزرع مد بريش لأرضك وازرع".<sup>67</sup>

ويؤكد وعي الناس بشكل كبير على قيمة السدود في عملية الزراعة، ولأنه أتيج لنا أن نقابل مزارعين من على جانبي السد، أو جانبي النهر/الحد. فالحاجة إلى السدود وتطويرها هو مطلب لمزارعي القرى في الأردن، بينما هو معطى وقاعدة أساس بالنسبة للمزارعين في سوريا. وهنا نجد التوجّهين المختلفين لدى النظامين في كلا البلدين. ففي الأردن لم يكن هناك توجه حكومي للاعتماد على الزراعة وبالتالي العمل على تطويرها وتوفير بنية تحتية تدعم القطاع الزراعي. مما عني أن السدود لم تكن من البنى التحتية التي سعت الأردن إلى إنشائها وتطويرها. بينما تمثل السدود أحد الأوتاد التي قامت عليها مسيرة التنمية في سوريا في تثبيت حكمه.

"السوريين كلياتهم سابقينا بالزراعة. والسبب إنه توجه الدولة باعتمادهم على الزراعة. توجه الدولة إنه ما في تستورد. يعني السوريون استمروا بموضوع الزراعة بس إحنا الأردنية عنا مرض اسمه الشهادة لازم يجيبوا كرتونة ويعلقوها عالحيط، انشالله الزلة بيعع أرضياته، لازم يقري ابنه ولا بنته. من طول عمرها سوريا بالزراعة متقدمة. إحنا كنا نزرع قمح وعدس وكرسنة، بس سوريا كانت تنتج فواكه وحمضيات. الحاجة عندهم ام الاختراع. فاهتموا بالزراعة".<sup>68</sup>

ولكن يجب أن نعيد التأكيد أن إنشاء السدود ليس عملية منزوعة عن سياق مشروع أكبر، فكما ذكرنا سابقاً عدة مرات، إن الاختلاف الأساسي بين جزأي الحوض الأردني والسوري، قائم بشكل أساسي على أن الدولة السورية حملت توجهها نحو التنمية الزراعية، بينما لم ينطبق هذا على الحالة الأردنية. وهذا يطرح مفارقة أخرى في سياق هذه الدراسة، فالدولة الأردنية معروفة بقربها من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وتعد أهم حلفاء هذه القوى بالمنطقة، وهذا يجعلنا نفترض أن هناك إمكانية أمام الدولة الأردنية لأن تستثمر هذه العلاقات في استيراد حلول مائية تساعدهم، إلا أن ذلك هو الأمر الذي لم يكن، في حين أن الدولة السورية سخرت العديد من إمكانياتها لأن تقوم بتوفير المياه وذلك كرافد للعملية الزراعية ككل.

وهنا تظهر السدود السورية كمنشآت ترتبط بها عملية تنمية أكبر، ففي سياق الشرح الذي قدمته لنا السيدة أم لؤي للسدود وكيفية استغلالها بعملية الري، ما انفكت تذكر مصطلح "شبكة الضغط"، وهو الذي قامت بذكره عدة مرات، ولذا قمنا بسؤال السيدة أم لؤي عن المقصود بـ "شبكة الضغط" ليتبين أنها عبارة عن شبكة من الأنابيب التي يتم مدها من السدود لتصل إلى الأراضي الزراعية، وهذه الشبكة مجهزة لأن يقوم المزارعون باستعمالها بشكل سهل، ومقسمة بين الأراضي الزراعية عبر تخصيص أيام معينة لكل منطقة، والتكلفة التي يتحملها المزارعون السوريون تكاد تكون لا تذكر عند مقارنتها بكلفة المياه التي يدفعها المزارعون الأردنيون.

"شبكة الضغط هي شبكة ممدودة من سد كبير، هذا السد معمرينه الدولة، بستار باطون كبير، وممدوا عليه مضخة وبعملوا شبكات. وبين كل شبكة وشبكة، في مساحة 5 دونومات. الخط يكون ممدود تحت الأرض. وكل مسافة 200 متر يكون في مضخة مي وعليها أفرع، فباجي أنا بمدد خط منها وبسقي الأرض منها. ولأنه الشبكة ضغطها عالي لا بدي ماتور ولا مازوت. على ضغط المي لأنه ضغطها قوي. وبقسموها أنه كل أربع خطوط ليهم أربع أيام. وإنت بس بتمدد بريش 4 إنش. وعندك محبس بتسقي أرضك. إلك 10، 20، او 50، دونم بتسقيهم. إلك أربع أيام بالأسبوع المي موجودة ليل نهار. فش عليها عداد ولا إشي المي مجاناً. يعني المي هي من شقي ربنا والدولة مدت الخطوط عشان نسقي الأرض. يعني هاي الأرض كانت ميتة وهي أحييتها. بالمنطقة حوالينا في أكثر من سد كبير. يعني كل منطقة في عندها سد أو أكثر. وهي بتكونش كثير كبيرة. بس بتكون تكفي عشان الناس تزرع. يعني بكل وادي يجوا يصبوا حيط باطون وخلص بصير في مي الناس بتستخدمها وبتزرع. وهذا بخلي الشباب تشتغل بدل ما في نسبة بطالة عالية".<sup>69</sup>

يطرح هذا الكلام الذي ذكرته السيدة أم لؤي نوعاً من المشهد السريالي للمزارع الأردني، ففكرة وجود مياه يمكن استعمالها لريّ أراض ذات مساحات كبيرة هي فكرة لا يمكن تخيلها، ولكي نوضح الخيال الذي يكتنف هذه الفكرة، سنضرب مثلاً من إحدى المقابلات التي قمنا بعملها مع أحد المزارعين في منطقة الرمثا الأردنية، فهذا المزارع يقوم باستئجار 200 دونم بشكل سنوي ويقوم بزراعتها بالبطاطا، وهذه الأرض التي يقوم بزراعتها يقوم بتمديد خطوط من الأنابيب لعدة كيلومترات إلى أن يصل إلى موقع أحد الآبار الجوفية التي تقوم ببيع المياه للمزارعين، وعندما سألناه عن التكلفة التي يدفعها مقابل المياه سنوياً، أخبرنا أن التكلفة الكلية التي تتضمن سعر المياه الذي يدفعه إلى صاحب البئر وكلفة نقل المياه والتي تعتمد على استخدام المشتقات النفطية، تصل إلى 30 ألف دينار أردني. أي ما يقارب 45 ألف دولار أمريكي. وتوصلت إحدى الدراسات حول المياه الجوفية، أن تكلفة المياه تمثل جزءاً كبيراً من الرأسمال الذي يتم استثماره في المشروعات الزراعية، حيث إن استخراج المياه، وإيصالها إلى المزروعات تحتاج إلى حجم كبير من الطاقة التي يتم توليدها بالغالب عبر المشتقات النفطية، مما يجعل المشتقات النفطية تستأثر على معظم هذه التكلفة.<sup>70</sup>

<sup>69</sup> أم لؤي - قرية نوى في سورية، وتسكن منذ العام 2014 في قرية الرفيد. مقابلة بتاريخ: 27 و28 آذار/2021

<sup>70</sup> Al Naber, M., Molle, F. (2017) Water and sand: Is groundwater-based farming in Jordan's desert sustainable? Groundwater for Sustainable Development. Published by Elsevier B.V.

<sup>67</sup> أم لؤي - قرية نوى في سورية، وتسكن منذ العام 2014 في قرية الرفيد. مقابلة بتاريخ: 27 و28 آذار/2021

<sup>68</sup> وداد عبيدات - قرية الرفيد. مقابلة بتاريخ: 27 آذار/2021

## الخاتمة

جاءت هذه الدراسة الاثنوجرافية لفهم علاقة المجتمعات المحلية التي سكنت في وحول حوض اليرموك كجزء من مشروع "مستقبل اليرموك"، وهو مشروع امتد عبر عدة سنوات قام به فريق العمل بدراسة كافة الجوانب المتعلقة بالمياه في الحوض، من الظروف التاريخية التي شكلت الطبيعة والإنسان، وصولاً إلى الواقع القائم حالياً. وقد نتجت عن هذا المشروع عدة تقارير ومقالات أكاديمية، دونت وفسرت وحللت البيانات المتاحة. فمن كتب التاريخ التي تطرقت للمنطقة، مروراً بكتابات وملاحظات الرحالة والمستشرقين الأوروبيين الذين جابوا المنطقة على مدار العديد من السنوات، إلى البيانات التي دونت من جهات مختلفة، وصولاً إلى العديد من الدراسات التي تناولت المياه بالمنطقة كموضوع لها. إلا أن فريق العمل القائم على المشروع، انتبه إلى وجود فجوة في توثيق وفهم رؤية المجتمعات المحلية للمياه، وأنه وبالرغم من أن المياه في المنطقة شكلت موضوعاً للكثير من الأبحاث والدراسات، إلا أن تجربة المجتمعات المحلية ورؤيتها تبقى غائبة إلى حد ما. فكيف نظرت هذه المجتمعات للمياه؟ وما الذي حدد العلاقة التي ربطتها بالمياه؟

كما ذكرنا في بداية هذه الدراسة، فإن الإجابة على هذه الأسئلة كان هدف هذه الدراسة، إلا أن كثرة التفاصيل وتعقيدها وتشابكها دفع إلى حصر موضوع هذه الدراسة، من دون التخلي عن الهدف الأكبر. ولذلك قمنا من خلال هذه الدراسة بتقديم محاولة لفهم العلاقة التي ربطت المجتمعات المحلية التي قطنت في حوض اليرموك مع نهر اليرموك، ضمن فهم أكبر ينظر للعلاقة التي ربطت هذه المجتمعات بالمياه والطبيعة. ولذا حاولنا الاستدلال على هذه العلاقة مع الطبيعة، من خلال العلاقة بين هذه المجتمعات ونهر اليرموك.

تكشف لنا الشهادات التي تم جمعها وتدوينها في هذه الدراسة عن علاقة المجتمعات المحلية بنهر اليرموك، عن الفهم الذي تحمله هذه المجتمعات للتغيرات التي طالت المنطقة، فالمياه، وهما نهر اليرموك، تغيرت تبعاً للتغيرات التي عصفت في المنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبشكل مركز منذ بدايات القرن العشرين. حتى أن نهر اليرموك، تم تعريفه وإنتاجه كنهر خلال تلك الفترة، فقبل ذلك لم يكن لنهر اليرموك وجود مستقل عن نهر الأردن، ولم يكن يُنظر إليه إلا كأحد روافد نهر الأردن، وتسميته المحلية بالشرعية، وهي نفس التسمية التي تطلق على نهر الأردن، هي بمثابة الشاهد على ذلك. أما هذا الانتزاع لنهر اليرموك ومنحه الاستقلالية عن نهر الأردن، إنما جاء كنتيجة للمشاركة الاستعمارية التي استهدفت المنطقة، وتقوم على فهم وتصور القوى الاستعمارية للمنطقة، والتي قامت بتصنيف الطبيعة والمجتمعات وفق تخيلاتها، وبما يتسق مع مشاريعها ويحقق أهدافها.

من هنا فإن نهر اليرموك، وتحت السيطرة الاستعمارية، تم إعادة إنتاجه كفضاء لما كان عليه تاريخياً، فنهر اليرموك كان عبارة عن نقطة وصل وربط بين عدة مناطق، وإلى يومنا هذا نستطيع رؤية آثار الجسور التي كانت ممتدة بين ضفافه، كبراهين مادية على هذه الوظيفة. إلا أن المصالح والأهداف الاستعمارية، قامت بإعادة إنتاج نهر اليرموك كحد فاصل بين المناطق التي أخضعت لنفوذ هذه القوى. فالبريطانيون والفرنسيون، الذين تقاسموا المنطقة بينهم، وجدوا في تطويع الطبيعة عاملاً مساعداً في مهمتهم، ومن هذا المنطلق تم تقسيم الموارد الطبيعية التي لطالما اعتُبرت من قبل المجتمعات المحلية كوحدة واحدة ومشتركة. وكان هذا التقسيم، وكما ذكرنا في سياق البحث، بمثابة عملية "تشرية" لا يختلف عن تشرية الجثة، حيث لم تتم إقامة أي اعتبار لسكان المنطقة، ولم تتم استشارتهم ولم تؤخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

لذا، فإن نهر اليرموك وعلاقة السكان معه تقوم بالكشف عن طبيعة هذه المشاريع الاستعمارية كمشاريع عدائية، قامت بناء على تصورها الخاص حول الطبيعة وحول سكان المنطقة. ومن هنا فإن الشهادات التي تم توثيقها في هذه الدراسة تبين كيف أن سكان المنطقة ينظرون إلى أن هذه التغيرات قامت بانتزاعهم من محيطهم، أو انتزاع محيطهم منهم. مع أن القوى الاستعمارية وصلت إلى نوع من التسوية عبر مفاوضات امتدت على مدار عشرات

السنوات، والتي تقاسمت من خلالها مصادر المياه، والتي نتج عنها تحويل نهر اليرموك إلى جسدٍ حدودي، تعود المياه إلى الظهور كموضوع للصراع مع إعلان تأسيس دولة إسرائيل، وهي الدولة التي قامت منذ البداية بمحاولات حثيثة بأن تتحكم بمصادر المياه لعلمها بأن السيطرة عليها سوف تعطيها الأفضلية في أي تسوية مستقبلية مع الدول المجاورة، كما أن المياه شكلت بالنسبة لها مصدر قلقٍ من أن المشروع الصهيوني لن يكتمل دون إرساء سيطرة على المياه.

إلا أن المياه لا تتوقف عن الكشف عن الطبقات المتراصة من علاقات القوة، فعبر النظر إلى المياه وطريقة إدارتها والتعامل معها نستطيع فهم العلاقات التي ربطت بين الدول العربية، وبما يخص نهر اليرموك، فإنه يقوم بالكشف عن العلاقة التي تربط بين سوريا والأردن، وهي العلاقة التي يكتنفها الكثير من الأخذ والرد. فهاتان الدولتان تشتركان بنهر اليرموك، مع سيطرة سورية على منبع النهر بما يكتنفه من قدرة أكبر على التحكم بمجرى المياه فيه. مما جعل فكرة إدارة المياه في النهر وحصول كل طرف على حاجته من المياه فيه هو في صلب العلاقة التي ربطت بينهما. إلا أن هذه العلاقة لم تكن محكومة في أي يوم من الأيام بالاتفاق على تقاسم نهر اليرموك فقط، لا بل أن نهر اليرموك يبين لنا كيف تشكلت العلاقة بين الدولتين وكيف تغيرت تبعاً للعديد من الظروف والاصطفافات السياسية في مواضع مختلفة، فمع أن سوريا والأردن توصلتا إلى اتفاق لاستغلال مياه نهر الأردن في العام 1953، إلا أن هذا الاتفاق لم يتم إنجازه إلا بعد ذلك بما يزيد عن نصف قرن، إذ أن إنفاذ هذا المشروع تم تجميده عدة مرات لاختلاف الدولتين في ملفات سياسية أخرى.

جاء إنشاء سد الوحدة في العام 2004، بعد مرور أكثر من نصف قرن على الاتفاق بين سوريا والأردن على إقامة سد مشترك يقوم بتوفير المياه للأردن، ويقوم بتزويد سوريا بالكهرباء. إلا أن نهر اليرموك لم يكن في حالة سكونيه في هذه السنوات الخمسين، بل على العكس، فإن حوض اليرموك شهد تغيرات كبيرة في هذه السنوات، أدت إلى اختلافات هائلة في كل المشهد المائي في المنطقة، ومن ضمنها نهر اليرموك. فمن ناحية، ساد نوع من الهوس المشترك في سوريا والأردن بالمياه الجوفية ابتداء من ثمانينيات القرن العشرين، وحُفرت منذ ذلك الوقت آلاف الآبار الجوفية على كلا جانبي الحوض. ومن ناحية أخرى فإن الدولة السورية طبقت مشروعاً تنموياً يعتمد على الزراعة بشكل كبير، وقام على دعم صغار ومتوسطي الفلاحين السوريين، التي أيضاً نتج عنها إنشاء العديد من السدود مختلفة الأحجام والتي مد إليها شبكات ريّ لإيصال المياه إلى الأراضي الزراعية. وقد نتج عن هذه التغيرات أن نهر اليرموك لم يعد بإمكانه توفير المياه التي كان يوفرها في خمسينيات القرن العشرين. إلا أن إنشاء السدود وحفر الآبار الجوفية لا يساعدنا فقط على فهم العلاقات بين الدول، وحالة عدم التساوي في علاقات القوة والسيطرة القائمة بينها، وإنما يقودنا إلى فهم الديناميكيات الداخلية التي حكمت مجرى المياه في داخل هذه الدول، ويساعدنا على فهم توزيع علاقات القوة بين المجتمعات/الطبقات المختلفة في هذه الدول، التي تشكلت نتيجة للتوجهات الاقتصادية التي تم تبنيها وتنفيذها. ففي حين أن تبني سوريا لتوجه تنموي زراعي أدى إلى تبني العديد من الخيارات التقنية في سبيل توفير المياه وتوزيعها، وبالتالي هناك شريحة كبيرة من المزارعين الذين استفادوا من هذا التوجه، نجد أن هناك وضعاً مختلفاً بالأردن، فالزراعة المرورية بالأردن اتخذت مساراً معاكساً، بحيث تنامت سيطرة كبار المستثمرين على الزراعة المرورية بالأردن، والذي يوضح أن التوجه الأردني كان نحو فتح المجال أمام رأس المال الأكبر والذي يستطيع تجنيد موارد أكبر للاستثمار في الزراعة المرورية.

أدت هذه المسارات الاقتصادية التي تم تبنيها في كلا البلدين على مدى عقود إلى إعادة تشكيل البنية الاقتصادية-الاجتماعية في داخلها، والذي بدوره عمل على تغيير الشروط الطبيعية التي كانت قائمة في حوض، فآلاف الآبار الجوفية وعشرات السدود التي أقيمت كمشاريع مائية أدت إلى فروقات واسعة بين كميات المياه التي كانت متوافرة في الخمسينيات عندما تم التوصل لأول اتفاق مياه بين سوريا والأردن، واللحظة التي تم تنفيذ السد في العام 2004. وإذا أضفنا إلى ذلك التغيرات الأكبر على مصادر المياه في حوض نهر الأردن، التي قامت بها إسرائيل وخاصة تحويل المياه من نهر الأردن إلى الناقل الوطني الإسرائيلي، نجد أن كل المشهد الهيدرولوجي أصبح مختلفاً بشكل كبير لا يقارن بما كان عليه حتى منتصف القرن العشرين.

ماذا نستطيع أن نستخلص من دراسة نهر اليرموك؟ وإلى أين يقودنا فهم العلاقة التي ربطت بين المجتمعات المحلية ونهر اليرموك؟

تتناول العديد من الدراسات التي جعلت من المياه موضوعاً لها مفهوم "العدالة المائية"، و/أو "استدامة مصادر المياه"، و/أو "الاختلالات البيئية الناتجة عن شكل إدارة واستغلال المياه". ويستطيع المهتم والباحث في هذا الموضوع إيجاد مئات الأبحاث الصادرة عن مؤسسات أكاديمية مختلفة، أو صادرة عن منظمات غير حكومية، إلى جانب تلك الأبحاث الصادرة عن مؤسسات دولية والمؤسسات الحكومية المختلفة. إلا أن التوجه الغالب في معظم هذه الدراسات هو تناول المياه عبر نزعتها من السياق المادي التاريخي، الذي يفسر لنا الوضع القائم. ويتم تبرير هذا الانتزاع عبر فكرة أن هذه الدراسات متخصصة في موضوع المياه، أو البيئة أو أي مبحث أكاديمي قديم أو مستحدث. وأن هذا التخصص يفرض على الباحث أن يبقى ضمن حدود موضوع دراسته، وأن يتفادى النظرة العامة، أو النظرة الشمولية.

كل هذا يقودنا إلى أن دراسة المياه وفهمها غير ممكن إلا من منظور مادي تاريخي، يقوم على دراسة المياه كجزء من الطبيعة. وأن هذه الطبيعة إنما تغيرت وتشكلت تبعاً لبنية الإنتاج الرأسمالية، التي تقوم على السعي لتحقيق أكبر قدر من فائض القيمة، وأكبر قدر من الربح، دون إقامة أي اعتبار لما يعنيه ذلك على مستقبل النوع البشري، وعلى الطبيعة المرتبطة به. فالمياه ضمن هذا الفهم هي عبارة عن مصدر مائي، يُنظر إليه من زاوية تحقيقه لأكبر قدر من فائض القيمة. وتقف من المياه في حوض اليرموك، وبشكل خاص الاستغلال المفرط للمياه الجوفية، كمثال شاخص، على هذا التوجه القائم على مراكمة الأرباح. لذا فإن أي حلول أو اقتراحات لا تتعامل مع المياه كجزء من الطبيعية، وأن التغير بالمياه مرتبط بشكل داخلي بالتغيرات في المجتمعات البشرية، سوف تبقى عاجزة عن مساعدتنا في فهم العالم، وتقديم حلول جديّة وكليّة تساعد على تقليل تأثير الكوارث المقبلة، إذ أن تفاديها أمر غير ممكن كما تدل جميع الشواهد.

كانون الأول 2021



 Schweizerische Eidgenossenschaft  
Confédération suisse  
Confederazione Svizzera  
Confederaziun svizra  
  
Swiss Agency for Development  
and Cooperation SDC

**Blue Peace**  
IN THE MIDDLE EAST

**UEA Water  
Security**